الفعل ودلالته النحوية في قراءة الإمام نافع (١٦٩هـ) دراسة تطبيقية

د. مليحة بنت مُحَمَّد القحطاني(١)

الملخص

موضوع البحث: يتناول هذا البحث موضوع "الفعل، ودلالته النحوية في قراءة الإمام نافع"، وعالج هذا البحث أحوال الأفعال من حيث البناء للمعلوم والمجهول، ودلالتها في قراءة نافع، وتناول دلالات إعراب الفعل.

يهدف البحث إلى استقراء صيغ الأفعال ودلالتها، واستقصاء الأفعال على اختلاف حركة آخرها رفعاً ونصباً وجزماً في قراءة نافع، وتوجيهها توجيهًا نحويًّا.

منهج البحث: وقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الوصفي، الذي يقوم على استقراء النصوص القرآنية المتضمنة للأفعال التي أُختلِف مع نافع في قراءتها.

أهم النتائج: أن البحث أظهر كثيراً من الدلالات النحوية لصيغ الأفعال وتراكيبها، ومن أبرز هذه الدلالات:

- دلالة البناء للمفعول في قراءة نافع بالياء المضمومة وفتح الفاء على التذكير في قوله:

(١) أستاذ النحو واللغة المشارك بقسم اللغة العربية- كلية التربية بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز
- حاصلة على الدكتوراه من كلية الآداب بجامعة الملك سعود وكانت الأطروحة بعنوان: تقييد الفعل بحرف الجر دراسة تركيبية دلالية في المعلقات.
- حاصلة على الماجستير من كلية التربية بجامعة الأميرة نورة وكانت الأطروحة بعنوان: المسائل النحوية والصرفية في كتاب (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للطيبي من سورتي (المائدة والأنعام) دراسة نحوية تحليلية).
ml.alqahtani@psau.edu.sa

﴿يُغفَر﴾، أدت إلى التركيز على الحدث وهو: المغفرة الحاصلة لا محالة مهما كان حال المخطئ، وهذا ما يتناسب مع سياق التكريم والإنعام؛ لأنه لا يغفر ذنوب الخاطئين إلا الله.

- دلالة البناء للفاعل في قوله: ﴿وصَدُّوا عَن السَّبِيلِ﴾ تتضمن معنى: صَدُّوا بأنفسهم، أي: أعرضوا، وأنهم صَدُّوا غيرهم عن السبيل فأضلوهم.
- دلالة الجزم في قراءة نافع وحده: ولا تسأل، فيها معنى النهي للدلالة على التعظيم لما هم فيه من العذاب الشديد، فقد بلغوا من العذاب غايته التي لا يحيطها الوصف.

أهم التوصيات: العناية بدراسة الدلالات النحوية في سياقها القرآني؛ وخاصة فيما يتعلق باختلاف القراءات القرآنية وتعدد اللهجات.

الكلمات المفتاحية: نافع المدني – الدلالة النحوية – الفعل.

Abstract

Research topic: This research deals with the topic of the verb and its grammatical connotation in Imam Naif's reading. This research dealt with the conditions of verbs in terms of active and passive voice, and their significance in Naif's reading, and dealt with the implications of the verb's inflection.

The research aims to extrapolate the forms of verbs and their meaning and to investigate verbs with different endings in nominative, accusative, and jussive cases in Nafi's reading, and direct them grammatically.

Research Methodology: The research relied on the inductive descriptive approach, which is based on extrapolating the Qur'anic texts containing verbs that differ from Nafi's in its reading.

The most important results: The research showed many grammatical connotations for verb forms and their structures, and the most prominent of these connotations are:

- The significance of the construction of the object in Nafi''s reading with the yā' with dammah and fā' with fathah in: "يُغفَر" [he is forgiven] led to the focus on the event, which is: forgiveness that occurs inevitably, regardless of the condition of the wrongdoer, and this is what is appropriate to the context of honor and blessings, because only God forgives the sins of sinners.
- The significance of the construction of the subject in "And they turned away from the path" includes the meaning: they turned away themselves, and that they turned others away from the path and led them astray.
- The significance of the jussive in Nafi's reading alone: "And do not ask" contains the meaning of prohibition, indicating magnification of the severe torment they are in, for they have reached ultimate torment that cannot be described.

The most important recommendation: Paying attention to studying grammatical connotations in their Qur'anic context, especially with regard to the differences in Qur'anic readings and the diversity of dialects.

key words: Nafi al-Madani - grammatical connotations - verb.

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على خير معلم للبشرية، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

وبعد:

فتعد القراءات القرآنية من أجل العلوم؛ وذلك لتعلقها بكتاب الله تعالى، هذا الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولصلتها بتعدد لهجات العرب، كما أن اختلاف القراءات القرآنية في توجيهها النحوي واللغوي له أثر كبير في إكساب النص القرآني ثراء في المعنى.

يهدف البحث إلى استقراء صيغ الأفعال ودلالتها، واستقصاء الأفعال على اختلاف حركة آخرها رفعاً ونصباً وجزماً في قراءة نافع، وتوجيهها توجيهًا نحويًّا، وتناولها بالدراسة والتحليل، بما يكشف عن معاني التراكيب، واختلاف الأوجه الإعرابية، ومدى موافقتها سياق النص القرآني.

ومن هنا جاء اختيار قراءة نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، فقد كان عالماً بوجوه القراءات، متبعًا الأئمة الماضين على ما سيأتي في التمهيد.

وقام البحث على انتقاء مجموعة من النماذج التي تتعلق بصيغ الأفعال وحالاتها الإعرابية، والتي اختلف فيها الإمام نافع مع القراء السبعة، اختلف فيها معه بعضهم، ووافقه بعضهم الآخر، وربما انفرد في بعض المواضع عن القراء السبعة، حيث يهدف البحث إلى دراسة وتحليل هذه الأفعال والكشف عن دلالاتها في سياقها القرآني.

الدراسات السابقة

من خلال البحث عن دراسات حول الفعل ودلالته النحوية في قراءة نافع، لم أجد

دراسة سابقة، أفردت هذا الموضوع ببحث مستقل، إلا أن بعض الدراسات تناولت جوانب بلاغية ونحوية في قراءة نافع، منها:

الأولى: دراسة بلاغية نحوية بعنوان: التوجيهات النحوية والبلاغية لقراءة نافع، للطالب عبد القادر تواتي، حصل بموجبها على شهادة الماجستير، من كلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر، للعام (١٤٣٢هـ- ١٤٣٣هـ)، وهي معالجة لهذه القراءة من حيث اللغة والنحو والبلاغة، وجاءت هذه الدراسة في فصلين: تناول الفصل الأول القرآن الكريم وعلاقته بعلمي النحو والبلاغة، بينما تناول الفصل الثاني عرض التوجيهات النحوية والبلاغية لقراءة نافع في النصف الأول من القرآن الكريم.

هذه الدراسة وإن اشتركت مع هذا البحث في المجال التطبيقي؛ إلا أنها تختلف عنه بما انتهجته من تحليل للآيات المشكلة، وتوزيعها بحسب القواعد النحوية كقضية التعدي واللزوم، وإفراد الاسم وتثنيته وجمعه، والتذكير والتأنيث، وتنزيل العاقل منزلة ما لا يعقل، وزمن الفعل، والجر للأسماء، والنصب مكان الجر، والجزم مكان الرفع، وأحكام العدد والمعدود، بحيث لم تولِ اهتماما بصيغ الأفعال وبنائها، ودلالة اختلاف إعرابها في النص القرآني.

الثانية: الحالات النحوية للأفعال في قراءة أبي عمرو ودلالتها، للباحث غانم كامل سعود، بحث منشور في مجلة أهل البيت، العدد (١٤) من صفحة (١٤٣-١٦٠)، وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة مباحث: أحوال الفعل المبني للمعلوم وللمفعول، ودلالاتها النحوية، بينما تناول المبحث الثاني الدلالة النحوية لرفع الفعل المضارع، والمبحث الثالث للدلالة النحوية لنصب الفعل المضارع وجزمه، وإن تشابهت هذه الدراسة مع بعض تقسيمات هذا البحث؛ إلا أنها اختلفت عنها في مجال التطبيق، وذلك باستقصاء الأفعال في قراءة الإمام نافع.

الثالثة: بنية الفعل في قراءة الإمام نافع، للطالب نور الدين مهري، حصل بموجبها على درجة الدكتوراه من كلية الآداب واللغات، بجامعة الحاج لخضر باتنة بالجزائر للعام (٢٠١٥م)، وقد قسمت إلى: مدخل تناول تعريف القراءات القرآنية، ونشأتها، وترجمة الإمام نافع، ثم فصل أول تناول دراسة الفعل من الناحية الصوتية، وفصل ثان تناول دراسة الفعل من الناحية الصرفية، ثم فصل ثالث، تناول بعض مسائل النحو والدلالة في قراءة نافع، وعلى الرغم من أن هذه الدراسة قد جاءت في (٢٧١) صفحة، إلا أنها أغفلت دراسة الكثير من الآيات التي تناولتها دراستنا الحالية، وقد اختلفت عنها بما انتهجته من التركيز على دراسة دلالة الفعل النحوية في سياقها القرآني.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الوصفي، الذي يقوم على استقراء النصوص القرآنية المتضمنة للأفعال ودلالتها الإعرابية في قراءة نافع، ووصفها وتحليلها؛ للكشف عن قيمة التراكيب الفعلية ودلالتها في سياقها القرآني.

إلى جانب ذلك، فقد سارت الدراسة وفق الخطوات التالية:

أولاً: عرض اختيار الإمام نافع في قراءته، وتوضيح من وافقه، ومن خالفه من بقية القراء السبعة.

ثانياً: توضيح القراءات الأخرى الواردة في الكلمة، ونسبتها إلى من قرأ بها من القرّاء.

ثالثاً: تخريج قراءة الإمام نافع من كتب المفسرين، واكتب القراءات وتوجيهها، وكذلك تخريج القراءات الأخرى الواردة في الكلمة.

رابعاً: حرصت الدراسة على محاولة الجمع بين قراءة الإمام نافع وبقية القرّاء.

خامساً: حاولت الدراسة الجمع بين معنى القراءتين، والترجيح بينهما.

سادساً: توثيق جميع القراءات الواردة في البحث من كتب القراءات والتفسير.

سابعاً: توثيق آراء القرّاء، والمفسرين، والنّحاة من مصادرها الأصلية، إلا إذا تعذر ذلك.

ثامناً: تتبع الدلالة النحوية للأفعال صيغاً وإعراباً.

تاسعاً: عزو الآيات القرآنية.

تقسيمات البحث

اشتمل البحث على **مقدمة، وتمهيد**، ومبحثين، وخاتمة.

فذكرت في المقدمة موضوع البحث، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهجه.

والتمهيد ترجمة موجزة للإمام نافع، والفعل: تعريفه، ودلالته.

المبحث الأول: أحوال الأفعال من حيث البناء للمعلوم والمجهول، ودلالتها في قراءة نافع.

المبحث الثاني: دلالات إعراب الفعل.

وجاءت **خاتمة** البحث لإبراز أهم النتائج التي انتهيت إليها.

والله أسأل أن يتقبل مني هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأرجو أن أكون قد وفقت لخدمة لغتنا الحبيبة لغة القرآن الكريم.

تمهيد

أولاً: ترجمة الإمام نافع (٧٠- ١٦٩ هـ = ٦٩٠ - ٧٨٥ م)

اسمه وكنيته ولقبه

نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم القارئ المدني، مولى بني ليث مولى جعونة بن شعوب الليثي، حليف حمزة بن عبد المطلب، أصله من أصبهان، ويكنى بأبي رؤيم، وقيل: أبو الحسن، وقيل: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو عبد الله، وقد ينسب إلى جده، قاله النوويّ في (تهذيب الأسماء واللغات)(١) ، ولقب نافع - رحمه الله – بالقارئ، قال ابن الجزري في (غاية النهاية)(٢): "كان أسود اللون حالكًا صبيح الوجه، حسن الخلق، فيه دعابة"(٣).

مولده

ولد سنة سبعين من الهجرة.

شيوخه

أخذ القراءة عرضًا عن جماعة من تابعي أهل المدينة؛ منهم: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وأبي جعفر القارئ، وشيبة بن نصاح، ويزيد بن رومان، ومسلم بن جندب، وخلق كثير.

تلاميذه

روى عنه القراءة عرضًا وسماعًا: إسماعيل بن جعفر، وعيسى بن وردان، وسليمان بن

(١) ١/ ٦٦٧.
(٢) ١/ ٤٢٢.
(٣) ينظر: التيسير في القراءات السبع للداني، ص٤، والثقات للبستي، ٧/ ٥٣٢، ومشاهير علماء الأمصار للبستي، ص١١١٣، والإقناع في القراءات السبع لابن البَاذِش، ص١١، مغاني الأخيار للعيني، ٥/ ١١٩.

مسلم بن جماز، ومالك بن أنس وهم من أقرانه، وإسحاق بن محمد، وأبو بكر بن أبي أويس، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وعيسى بن مينا قالون، وخلق كثير(١).

ثناء العلماء عليه

قال الليث بن سعد: حججت سنة ثلاث عشرة ومائة، وإمام الناس في القراءة بالمدينة نافع(٢)، وقال قالون: كان نافع من أطهر الناس خلقًا، ومن أحسن الناس قراءة، وكان زاهدًا، جوادا، صلى في مسجد النبي ﷺ ستين سنة(٣)، وقال ابن مجاهد : كان الإمام الذي قام بالقراءة بعد التابعين بمدينة رسول الله ﷺ نافع، قال: "كان عالماً بوجوه القراءات متبعًا لآثار الأئمة الماضين ببلده"(٤)، وقال المسيبي: "قلت لنافع: ما أصبح وجهك، وأحسن خلقك؟ قال: فكيف لا أكون كذلك، وقد صافحني رسول الله ﷺ، وعليه قرأت القرآن - يعني في النوم"(٥) ، واختار لنفسه قراءة، وقال ابن الجزري في (غاية النهاية):"أقرأ الناس دهرًا طويلًا نيفًا عن سبعين سنة، وانتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة، وبها تمسكوا إلى اليوم"(٦)، وقد انتشر بمصر من القراءات: قراءة نافع بن عبد الرحمن عن طريق جماعة من القراء، أبرزهم: عثمان بن سعيد القبطي المصري، الملقب بـ (ورش).

وفاته

توفي سنة تسع وستين ومائة(٧).

(١) ينظر: غاية النهاية، ١/ ٤٢٢.
(٢) تاريخ الإسلام للذهبي، ٤/ ٥٢٩.
(٣) غاية النهاية، ٢/ ٣٣٣.
(٤) السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص٥٤.
(٥) ينظر: غاية النهاية، ٢/ ٣٣٢.
(٦) المصدر السابق، ١/ ٤٢٢.
(٧) ينظر: غاية النهاية، ٢/ ٣٣٠، والمعارف لابن قتيبة، ص٥٢٨، ومعرفة القراء الكبار للذهبي، ١/ ١٠٧.

ثانياً: الفعل: تعريفه، ودلالته

الحديث عن الفعل ودلالته يأتي في مقدمة الموضوعات التي اشتغل بها النحاة قديمًا وحديثًا، ويعد الفعل من الأركان الأساسية المشكِّلة للجملة في العربية، فالجملة العربية تقوم أساسًا في تقسيمها على المسند؛ "لأنَّ أهمية الخبر أو الحديث، إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة، وعلى ما للمسند من دلالة"(١)، ولتركيب الفعل دلالة عامة على إحداث شيء من العمل، وغيره، قال الجرجاني: " قيل الفعل كون الشيء مؤثرًا في غيره كالقاطع ما دام قاطعًا"(٢).

عرّف النُّحاة الفعل بأنَّه اللفظ الدَّال على معنى مقترن بزمان(٣)، أو ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة(٤)، فجعلوا عنصر الزمن علامة فارقة بين الفعل والاسم، فالاسم عندهم: هو اللفظ الدال على معنى غير مقترن بزمن (٥).

عرّف سيبويه الفعل بقوله: "فأما الفعل، فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى: فذهب، وسمع، ومكث، وحمد. وأما بناء ما لم يقع، فإنه قولك آمرًا: اذهب، واقتل، واضرب، ومخبرًا: يقتل، ويذهب، ويضرب، ويُقْتَل، ويُضْرَب. وكذلك بناء ما لم ينقطع، وهو كائن إذا أخبرت. فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء... والأحداث، نحو: الضرب، والحمد، والقتل"(٦).

(١) في النحو العربي لمهدي المخزومي، ص٨٦.
(٢) التعريفات للجرجاني، ص٣٩.
(٣) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج، ١/ ٣٦، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، ص٣١٩.
(٤) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ١/ ٣٦، وشرح شذور الذهب لابن هشام، ص١٨.
(٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص٢٢، وشرح شذور الذهب، ص١٨.
(٦) الكتاب لسيبويه، ١/ ١٢.

ربط سيبويه بين الفعل والزمن؛ فجعل الدلالة الزمنية للفعل على ثلاثة أنحاء: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل[١].

ومن هذا المنطلق تنقسم التراكيب عند سيبويه إلى "مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

مثال المستقيم الحسن، قولك: أتيتك أمس، وسآتيك غدًا، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدًا، وسآتيك أمس.

مثال المستقيم الكذب، قولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه.

مثال المستقيم القبيح أن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت: وكي زيدًا يأتيك، وأشباه هذا، ومثال المحال الكذب أن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس[٢].

وقد غلب التقسيم الثلاثي للفعل الذي أرسى دعائمه سيبويه على معظم مصنفات النحو القديمة[٣]، وهو مستند على عامل الزمن، الذي لولاه لم تفهم صيغ الفعل؛ كما عبر عن ذلك ابن جني ناقلًا عن أبي بكر السراج قوله: " كان حكم الأفعال أن تـأتي كلهـا بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها، خولف بين مثلها؛ ليكون ذلك دليلًا على المراد فيها، فإن أمن اللبس فيها، جاز أن يقع بعضها موقع بعض؛ وذلك مع حرف الشرط، نحو: إن قمت جلست؛ لأن الشرط معلوم أنه لا يصح إلا مع الاستقبال"[٤].

إذا كانت القسمة الثلاثية لزمن الفعل إلى ماض، وحاضر، ومستقبل التي أرسى

(١) ينظر: الزمن النحوي وأثره في المعنى لعباس عبد الباقي، ص٤٧.
(٢) ينظر: الكتاب، ١/ ٢٥، ٢٦.
(٣) ينظر: الزمن في اللغة العربية، بنياته التركيبية والدلالية لمحمد الملاخ، ص٣٢.
(٤) الخصائص لابن جني، ٣/ ٣٣٤.

دعائمها سيبويه هي التي شاعت في النحو العربي، فإن هذه القسمة لم تكن محل اتفاق بين النحاة، بل من النحاة من أنكر الزمن الحاضر، وجعل الفعل في الحقيقة ضربين: ماضٍ، ومستقبل فحسب، كما فعل الزجاجي، حين عرف الفعل بقوله: "ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل، نحو: قام يقوم، وقعد، وما أشبه ذلك"(١).

ينقل السيوطي عن أبي حيان أن الفعل "يدل على الحدث بلفظه، وعلى الزمان بصيغته - أي: كونه على شكل مخصوص- لذلك تختلف دلالة الزمان باختلاف الصيغ، ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها"(٢).

(١) الإيضاح في علل النحو، ص٨٦، ٨٧.
(٢) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، ص٣٠.

المبحث الأول

أحوال الأفعال من حيث البناء للمعلوم وللمجهول ودلالتها في قراءة نافع

أولاً: الدلالة النحوية للفعل المبني للمعلوم

الآية الأولى: قال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [سورة البقرة: ١١٩].

قرأ نافع وحده: ﴿ولا تسأل﴾ مفتوحة التَّاء مجزومة اللام، وقرأ الباقون ﴿ولا تُسأَلُ﴾ مضمومة التاء واللام(١).

ووجه القراءة بضم التَّاء واللام الحمل على المبني للمجهول، مع رفع الفعل على النفي، وتحتمل أن تكون حالا بالعطف على الحال قبلها، فكأنه قيل: بشيراً، ونذيراً، وغير مسؤول، أو تكون على الاستئناف.

أما وجه قراءة نافع بفتح التَّاء وجزم اللام فعلى النهي، لا على الحال؛ لأنَّ الطلب لا يجوز أن يكون حالا(٢).

ففي معنى النهي الدلالة على التعظيم لما هم فيه من العذاب الشديد، فقد نهي النَّبي ﷺ عن السؤال عن أحوال الكفار والمشركين والانشغال بهم، وقد بلغوا بها من العذاب غايته التي لا يحيطها الوصف، ولا يبلغ العقل لمنتهاها في فظاعتها وشناعتها(٣).

ذكر الأزهري معاني النَّهي على قراءة الجزم في قوله: "مَن قرأ: ﴿وَلَا تَسْأَلْ﴾ - بالجزم - جزمه بـ (لا) النهي، وله معنيان:

(١) ينظر: السبعة في القراءات، ص١٦٩، وحجة القراءات لأبي زرعة، ص١١١.
(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي، ٢/ ٢١٦، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، ٢/ ٩٢-٩٣.
(٣) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور، ١/ ٦٩٢.

أحدهما: أن الله أمره بترك المسألة عنهم.

الآخر: أنَّ في النَّهي تفخيما مما أعدَّ الله لهم من العقاب، كما يقول لك القائل الذي يعلم أنك تحب أن يكون من تسأله عنه في حالٍ جميلة أو قبيحة فيقول:

لا تَسألْ عن فلان، أي: قد صار إلى أكثر مما تريد، والله أعلم بما أراد.

وفيه وجهٌ آخر: أن يكون الله أمره بترك المسألة عنه"[1].

الآية الثانية: قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾[سورة الأنعام: ١١٩].

﴿فَصَّل-حَرَّم﴾: قرأ نافع، وحفص عن عاصم، ويعقوب بالفتح فيهما، وهي القراءة المشهورة.

﴿فُصِّل- حُرِّم﴾: قرأ أبو عمرو، وابن كثير، وابن عامر بالضم فيهما.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي بفتح الفاء ﴿فَصل﴾ وبضم الحاء ﴿حُرم﴾[2].

قراءة الفتح في الفعلين على بنائهما للفاعل، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هو)، يعود على لفظ الجلالة (الله) المتقدم ذكره.

أما قراءة الضم على بنائهما للمفعول، فنائب الفاعل لـ﴿فُصِّل﴾ (ما) الموصولة، ونائب الفاعل لـ﴿حُرِّم﴾ ضمير مستتر جوازا تقديره (هو) يعود على (ما).

(١) معاني القراءات للأزهري، ١/ ١٧١.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات ص٢٦٧، والمبسوط في القراءات العشر للنيسابوري، ص٢٠٢، وتحبير التيسير لابن الجزري، ص٣٦٢.

من فتح وضم فقد أتى بالوجهين السابقين و(ما) الموصولة في موضع نصب مفعول به[١].

احتج من قرأ بالفتح في ﴿فَصَّل﴾ بقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٧] وكذلك في ﴿حَرَّم﴾ بقوله: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللهَ حَرَّمَ هَٰذَا﴾ [الأنعام:١٥١]، ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

فينبغي أن يكون الفعل مبنياً للفاعل لتقدم ذكر اسم الله تعالى.

أما من قرأ بالضم في ﴿فُصل﴾ و﴿حُرم﴾ فاحتجوا بقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ [المائدة:٣] فهذا تفصيل للعام المجمل بقوله: ﴿حَرَّم﴾.

فلما جاء في التفصيل بالبناء للمفعول سوّغ أن يأتي بنفس الصيغة في الإجمال، وكذلك (فُصِل) لأنّ هذا المفصّل هو ذلك المحرّم الذي قد أجمل ذكره[٢].

المعنى عند الأزهري واحد؛ لأنّ الله هو المُفصِل المُحرِم[٣].

صوّب الطبري القراءات الثلاث بقوله: "الصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال: إن كل هذه القراءات الثلاث التي ذكرناها، سوى القراءة التي ذكرنا عن عطية[٤]، قراءات معروفات مستفيضةٌ القراءةُ بها في قراءة الأمصار، وهن متّفقات المعاني غير مختلفات، فبأيِّ ذلك قرأ القارئ فمصيبٌ فيه الصواب"[٥].

(١) ينظر: معاني القراءات، ١/ ٣٨٢، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص١٤٨، وحجة القراءات (٢٦٩)، المحرر الوجيز لابن عطية، ٢/ ٣٣٩.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة، ٣/ ٣٩٠-٣٩١، حجة القراءات، ص٢٦٩، والموضح في علل القراءات للشيرازي، ص٣١٣)، ومفاتيح الغيب للرازي، ١٣/ ١٢٩.

(٣) ينظر: معاني القراءات للأزهري، ١/ ٣٨٢.

(٤) ينظر: المحتسب في تبيين شواذ القراءات لابن جني، ١/ ٢٢٧.

(٥) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، ١٢/ ٧٠.

من ثمَّ فالقراءة بفتح الفعلين بالفاعل الذي هو الله، بمعنى أن الله هو الذي فصَّل ما حرمه عليكم من المطاعم، وأما بضم الفعلين ففيها اهتمام بالأمور المحرمة، وهي المفعول، وذلك للعلم بالفاعل، فالمقصود شد انتباه السامع أو القارئ إلى أمر أكثر منه في القراءة الأخرى.

الآية الثالثة: قال تعالى: ﴿بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ [سورة الرعد: ٣٣].

قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر ﴿وصَدُّوا﴾ بفتح الصاد، ببناء الفعل للفاعل.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿وصُدُّوا﴾ بالضم، ببناء الفعل للمفعول(١).

من قرأ بفتح الصاد فيكون المعنى: أنهم صدوا غيرهم عن الإيمان، الفعل: صَدَّ وصَدَدتُه، فهو مثل: (رَجَع ورَجَعْتُه).

استدلوا على هذه القراءة بقوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيل اللهِّ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ(١)﴾ [سورة محمد:١]، وقوله تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [سورة الفتح: ٢٥].

فكما أسند الفعل إلى الفاعل في جميع هذه الآيات، كذلك يكون مسندا إليهم في قوله: ﴿وصدوا عن السبيل﴾(٢).

أما من قرأ بضم الصاد فعلى معنى: وصدَّهم الله عن سبيله لكفرهم به، ثم جعلت الصاد مضمومة لما لم يُسَمَّ فاعله (٣).

(١) ينظر: جامع البيان، ١٦/ ٤٦٧، وبحر العلوم للسمرقندي، ٢/ ٢٢٩، والحجة للقراء السبعة، ٥/ ١٧، وزاد المسير في علم التفسير لابن الجزري، ٢/ ٤٩٧.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة، ٥/ ١٩، والتفسير البسيط للواحدي، ١٢/ ٣٦٢، والتفسير الوسيط للواحدي، ٣/ ١٨.

(٣) ينظر: جامع البيان، ١٦/ ٤٦٧.

هي اختيار أبي عبيد، لأنها قراءة أهل السنة، وفيها معنى إثبات القدر(١).

قال الأزهري في توجيه القراءتين: "من قرأ ﴿وصَدُّوا عَن السَّبِيلِ﴾ فله وجهان: صَدُّوا بأنفسهم، أي: أعرضوا، ومضارعه يَصِدّون، بالكسر.

الوجه الثاني: أنهم صَدُّوا غيرهم عن السبيل فأضلوهم، ومضارعه يَصُدُّون، وهذا متعدٍّ، والأول لازم، ومن قرأ (وصُدُّوا) فمعناه: أُضِلُّوا، لا يكون إلّا مفعولا"(٢).

حجة القراءة بالبناء للمفعول عند الواحدي هي المشاكلة بين قوله ﴿زُيّن﴾ و﴿صُدّوا﴾ فكلا الفعلين جاء بالبناء للمفعول إذ يقول: "هذه القراءة حسنة لمشاكلة ما قبلها من بناء الفعل للمفعول"(٣).

وقد ساوى الطبري بين القراءتين فقال: "الصواب من القول في ذلك عندي أن يقال: إنهما قراءتان مشهورتان قد قرأ بكل واحدة منهما أئمةٌ من القراء، متقاربتا المعنى، وذلك أن المشركين بالله كانوا مصدودين عن الإيمان به، وهم مع ذلك كانوا يعبدون غيرهم، كما وصفهم الله به بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُون أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللهِ﴾ [الأنفال: ٣٦]"(٤)، وتبعه القرطبي في ذلك(٥).

المعنى أنّ الكفار صَدُّوا أنفسهم عن الطريق القويم بشدة كفرهم وطغيانهم وصَدُّوا غيرهم معهم، ففاعل الصد على هذه القراءة الكفار أنفسهم.

(١) لم أعثر على هذا الاختيار لأبي عبيده في كتابه مجاز القران، ونسب إليه في: الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي، ٥/ ٢٩٤، والجامع لأحكام القران للقرطبي، ٩/ ٣٢٣.
(٢) معاني القراءات، ٢/ ٥٨.
(٣) التفسير البسيط، ١٢/ ٣٦٢.
(٤) جامع البيان، ١٦/ ٤٦٧.
(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ٩/ ٣٢٣.

بهذا يتضح أنّ القراءتين بمعنى واحد، فهؤلاء المشركون قد صدهم الله عن طريق الهداية، وأعرضوا عن سبيل الهدى والرشاد، وصدوا الناس عن سبل الإيمان، فقد ضلوا وأضلوا.

الآية الرابعة: قال تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴿٣٦﴾﴾ [سورة النور: ٣٦].

﴿يُسبِّحُ﴾: بكسر الباء، هي قراءة نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم.

وبفتح الباء ﴿يُسبَّحُ﴾ هي قراءة ابن عامر، وأبي بكر عن عاصم(١).

الوجه في قراءة من (كسر الباء) أنّه فعل مضارع مبني للمعلوم، و(له) متعلق به، و(رجالٌ) فاعل.

أما قراءة من (فتح الباء) فوجهها أنّ الفعل مبني للمجهول على إقامة أحد الجار والمجرور من الثلاثة في الآية الكريمة مُقام الفاعل (له، فيها، بالغدو)(٢).

أشار الطبري لاختلاف القراء، فقال في توجيه القراءتين: "اختلفت القرّاء في قراءة قوله: (يُسَبِّحُ لَهُ)، فقرأ ذلك عامة قرّاء الأمصار (يُسَبِّحُ لَهُ) بضم الياء وكسر الباء، بمعنى: يُصلّي له فيها رجال، ويجعل (يسبح) فعلا للرجال، وخبرا عنهم، وتُرفع به (الرجال)، سوى عاصمٍ وابنِ عامر، فإنهما قرأ ذلك: "يُسَبَّحُ لَهُ" بضمّ الياء وفتح الباء، على ما لم يسمّ فاعله، ثم يرفعان (الرجال) بخبر ثان مضمر، كأنهما أرادا: يُسَبَّحُ الله في البيوت

(١) ينظر: السبعة في القراءات، ص٤٥٦، والمبسوط في القراءات العشر، ص٣١٩، والعنوان في القراءات العشر للسرقسطي، ص١٣٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفرّاء، ٢/ ٢٥٣، والمحرر الوجيز، ٤/ ١٨٦، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري، ٢/ ٩٧١، والفريد في إعراب القران المجيد للمنتجب الهمداني، ٤/ ٦٥١.

التي أذن الله أن ترفع، فسبَّح له رجال، فرفعا (الرجال) بفعل مضمر.

القراءة التي هي أولاهما بالصواب، قراءة من (كسر الباء)، وجعله خبرا للرجال وفعلا لهم.

وإنما كان الاختيار رفع (الرجال) بمضمر من الفعل لو كان الخبر عن البيوت، لا يتمّ إلا بقوله: (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا)، فأما والخبر عنها دون ذلك تامّ، فلا وجه لتوجيه قوله: (يُسَبِّحُ لَهُ) إلى غيره أي غير الخبر عن الرجال، وعنى بقوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ﴾ يصلي له في هذه البيوت بالغُدُوات والعشيات رجال"[1].

قد يكون سبب اختيار الطبري قراءة الكسر؛ لأنه جعل الفعل خبراً مسنداً للرجال وفعلاً لهم، وبما أن الخبر تام بالرجال على هذه القراءة فلا وجه لإسناده لغيرهم، ولاستقامة ظهور الفاعل فيها مع معنى الآية الظاهر من غير تأويل أو إضمار.

ثانياً: الدلالة النحوية للفعل المبني للمجهول

جمع أبو حيان أغراض حذف الفاعل في قوله: "قد ذكر المتأخرون البواعث على حذفه، وقد نظمت ذلك في أرجوزة في قولي:

حذفُهُ للخَـوفِ والإِبهَـامِ والوَزنِ والتَّحقِيرِ والإِعظَامِ

والعِلمِ والجَهَلِ والاقتِصَارِ ... والسَّجعِ والوِفَاقِ والإِنكَارِ"[2]

يرى ابن جني أنَّ الغرضَ من إسناد الفعل إلى المفعول إنما هو الإعلام بوقوع الحدث لا لبيان الفاعل[3]، وللتركيز على الحدث لينصرف ذهن السامع إلى العناية به، كما في قوله

(١) جامع البيان، ١٩/ ١٩١.

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان، ٣/ ١٣٢٥.

(٣) ينظر: المحتسب في تبيين شواذ القراءات، ٢/ ٢٢٩.

تعالى: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [سورة هود: ٤٤] فطوي الفاعل لتوجيه الاهتمام بالحدث الذي تضمنته القصة في الآية الكريمة.

ومن شواهد ذلك في قراءة نافع ما يلي:

الآية الأولى: قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَٰذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴿٥٨﴾﴾ [سورة البقرة:٥٨].

قرأ نافع بالياء المضمومة وفتح الفاء على التذكير في قوله: ﴿يُغفَر﴾.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿نغفر﴾ بالنون.

وقرأ ابن عامر: ﴿تُغفر﴾ مضمومة التاء[١]، وقد أشار الشاطبي لهذه القراءة بقوله: "وذَكِّر هنا أصلا"[٢].

الوجه في قراءة (التاء) وبنائه للمجهول أنه لما فرق بين الفاعل المؤنث وفعله حُسُنَ التذكير، وقد سبقه إخبار عن الله في قوله: (وإذ قلنا)، فاستغني عن ذكره؛ لأنه علم أنه لا يغفر ذنوب الخاطئين إلا الله[٣].

حجة مَنْ قرأ بـ(الياء) أنَّ الفعل متقدم وقد حيل بينه وبين الخطايا بـــ(لكم)، فصار الحائل كالعوض من التأنيث.

هناك حجة أُخرى في قراءة (الياء) وهي أنَّ الخطايا جمع، وجمع ما لا يعقل يشبه بجمع ما يعقل من النساء، فلم تثبت تاء التأنيث على نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [سورة يوسف:٣٠]، فلما ذكر فعل جميع النساء ذكر فعل الخطايا[٤].

(١) ينظر: السبعة في القراءات، ص١٥٧.
(٢) حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع للشاطبي، ص٣٧.
(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكي القيسي، ص٢٤٣.
(٤) ينظر: حجة القراءات، ص٩٧-٩٨.

هذا ما بينه أبو علي الفارسي بقوله: "حجة من قال: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالنون أنه أشكل بما قبله. ألا ترى أنّ قبله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هذِهِ﴾ [البقرة:٥٨] فكأنه قال: قلنا ادخلوا، نغفر.

وحجة من قال: (يغفر) أنه يؤول إلى هذا المعنى، فيعلم من الفحوى أن ذنوب المكلفين وخطاياهم لا يغفرها إلا الله، وكذلك القول في من قرأ: (تغفر) إلا أنّ من قال: (يغفر) لم يثبت علامة التأنيث في الفعل لتقدّمه، كما لم يثبت لذلك في نحو قوله: ﴿وَقالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، ومن قال: (تغفر) فلأن علامة التأنيث قد ثبتت في هذا النحو نحو قوله: ﴿قالَتِ الْأَعْرابُ﴾ [الحجرات:١٤] وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل قال: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧] وفي موضع فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ﴾ [الحجر:٨٣] والأمران جميعا كثيران"(١).

ودلالة البناء للمجهول في قراءة نافع أدت إلى التركيز على الحدث وهو: المغفرة الحاصلة لا محالة مهما كان حال المخطئ، وهذا ما يتناسب مع سياق التكريم والإنعام.

الآية الثانية: قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ(١٦١)﴾ [سورة آل عمران: ١٦١].

قرأ نافع، وأبو جعفر، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، ويعقوب برواية رويس (أن يُغَلّ) بضم الياء وفتح الغين، ببناء الفعل للمجهول.

وقرأ ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو (أن يَغُلَّ) بفتح الياء وضمّ الغين ببناء الفعل للمعلوم(٢).

قراءة ضم الياء وفتح الغين على البناء للمفعول، أي: ما كان لنبي أَن يغله أصحابه، أي

(١) الحجة للقراء السبعة، ٢/ ٨٥-٨٦.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات، ص٢١٨، والمبسوط في القراءات العشر، ص١٧١، التيسير في القراءات= =السبع للداني، ص٩١، وغيث النفع السبع للصفاقسي، ص١٧٥.

بمعنى: يخونوه، وأسقط الفاعل الذي هو (الأصحاب)، فبقي الفعل غير مسمى فاعله، فكان تأويله: ما كان لأيّ نبيّ أن يُخان[١].

أما قراءة فتح الياء وضم الغين على البناء للفاعل من غلَّ، أي: لا يصح أن يقع من نبي ﷺ غلول البتة[٢]، والمراد نفي الخيانة عن النبي ﷺ، أي: ما جاز لنبي أن يخون قومه، والمعصوم لا يفعل ما لا يجوز.

تحول الإسناد في قراءة نافع والباقين من الفاعل المضمر العائد على أصحابه إلى الضمير الذي وقع نائباً للفاعل، وذلك بحسب الوجهين الآتيين:

الوجه الأول: ما كان لنبي أن يَغُلَّهُ أصحابه؛ أي: يخونوه، وهذا النفي جاء في سياق النهي، ودل على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيامَةِ﴾، فدل على تنزيه النبي وتعظيمه من أن ينسب أحد من أمته إليه الغلول.

الوجه الثاني: أن يكون (يُغَلَّ) بمعنى: يُخَوَّن؛ المعنى: ما كان لنبي أن يخوَّنَ؛ أي: ينسب إلى الخيانة؛ لأن نَبِي الله لا يَخُونُ إذ هو أمينُ الله في الأرض[٣]، مما أدى هذا التحويل التركيبي لخلق معنى الاهتمام والتركيز على الحدث الذي حصل ونهيهم عنه، وليس بالفاعل الظاهر، وفي ذلك تعميم للنهي؛ ليشمل صحابته وجميع أمته، وعلى هذا فالاختيار عند مكي ضم الياء لأن عليه أكثر القرَّاء، ولأن فيه تنزيها للنبي وتعظيما له[٤].

(١) ينظر: معاني القراءات، ١/ ٢٨٠، وحجة القراءات، ص١٧٩.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة، ٣/ ٩٦، ومعالم التنزيل للبغوي، ١/ ٥٢٩، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات للدمياطي، ص٢٣١.

(٣) ينظر: معاني القراءات، ١/ ٢٨٠، وحجة القراءات، ص١٨٠، والكشف عن وجوه القراءات، ص٢٤٦.

(٤) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، ص٢٤٦.

الآية الثالثة: قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ (١٤٦)﴾ [سورة ال عمران: ١٤٦].

قرأ نافع، وأبو عمر، وابن كثير بضم القاف ﴿قُتل﴾، وأما قراءة الباقين فبالألف وفتح القاف والتاء(١).

جاء في (الحجة للقراء السبعة): " وحجة من قرأ: ﴿قتل﴾ أن هذا الكلام اقتصاص ما جرى عليه سير أمم الأنبياء قبلهم ليتأسوا بهم، وقد قال: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] وحجة من قرأ: ﴿قاتل﴾ أن المقاتل قد مدح كما مدح المقتول فقال: ﴿وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، فمن أسند الضمير الذي في قتل إلى نبي كان قوله: ﴿فما وهنوا﴾ [آل عمران: ١٤٦] أي: ما وهن الربيون، ومن أسند الفعل إلى الربيين دون ضمير نبي كان معنى: فما وهنوا ما وهن باقيهم بعد من قتل منهم في سبيل الله، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه"(٢).

ذكر مكي أن وجه القراءة بالألف هو على أن فعل القتال مسندٌ إلى النبي ﷺ، أو أن يكون مسنداً إلى الربيين دون النبي، فأخبر عنهم بالقتال دونه.

أما وجه القراءة بغير الألف فهو على أنه فعْل، وما بعده صفة، والفعل مسندٌ إلى النبي بدلالة قوله تعالى: ﴿أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [سورة آل عمران: ١٤٤]، أو أن القتل صفة للنبي أيضاً، ويكون الفعل مسنداً إلى الربيين، فهم مرفعون بالفعل على المفعول الذي لم يسم فاعله(٣).

(١) ينظر: السبعة في القراءات، ص٢١٧، والمبسوط في القراءات العشر، ص١٦٩، المحرر الوجيز، ١/ ٥٢٠، إتحاف فضلاء البشر في القراءات، ص٢٢٩. ينظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي، ٥/ ٥٨٥.

(٢) الحجة للقراء السبعة، ٣/ ٨٤.

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، ص٢٤٢-٢٤٣.

ذهب أبو حيان إلى أن قراءة البناء للمفعول أبلغ، والقراءتان تحتملان الوجهين، إذ يقول: "(قُتِل): يظهر أنها مدح، وهي أبلغ في مقصود الخطاب؛ لأنها نص في وقوع القتل، ويستلزم المقاتلة، و(قاتل) لا تدل على القتل؛ إذ لا يلزم من المقاتلة وجود القتل، قد تكون مقاتلة ولا يقع قتل، وما ذكر من أنه يحسن عنده ما ذكر لا يظهر حسنه، بل القراءتان تحتملان الوجهين"(١).

يتبين من مجيء الفعلين على وزني (فَاعَل) و(فُعل) أنَّ الربيين اصطفوا لقتال أعدائهم، وحال المقاتلين جميعاً إما أن يكونوا قاتلين أو مقتولين، ففي قراءة ﴿قاتل﴾ بيان لثناء – سبحانه وتعالى– على جميع المقاتلين ومدحه لهم؛ لأنَّ الجميع داخلون في الفضل وإن كانوا متفاضلين فيما بينهم(٢).

وفي قراءة ﴿قُتل﴾ إنّما عُني بالقتل النبي وبعضّ من معه من الربيين دون غيرهم(٣)، وقد وصف الأزهري القراءتين بأنهما جيدتان(٤).

الآية الرابعة: قال تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ وَاللهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ [سورة آل عمران:١١٥].

قرأ نافع وابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر بتاء مضمومة على الخطاب، وقرأ بها حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم بالياء على الغَيبة(٥).

الحجة لمن قرأ ﴿تُكفَروه﴾ بالتاء جعل الخطاب للحاضرين وأدخل الغيْب في الجملة.

(١) البحر المحيط لأبي حيان، ٣/ ٣٧٠.
(٢) ينظر: حجة القراءات، ص١٧٦.
(٣) ينظر: جامع البيان، ٧/ ٢٦٤.
(٤) ينظر: معاني القراءات، ١/ ٢٧٥.
(٥) ينظر: السبعة في القراءات، ص٢١٥، والحجة للقراء السبعة، ٣/ ٧٣.

من قرأ ﴿يُكفَروه﴾ بالياء وجه الخطاب إلى الغيْب، وأدخل الحاضرين في الجملة[١].

معناه: فلن يُحرَموه، ولن يضيع ولن يعدم ثوابه ألبتَّةَ، وأصل الكفر: السَّتر والتَّغطية[٢]، وسُمي منع الجزاء كفراً لوجهين:

الأول: أنه – تعالى – سَمَّى إيصال الجزاء شُكْراً، قال تعالى: ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴿١٥٨﴾﴾ [البقرة: ١٥٨]، وسمى منعه كفراً.

الثاني: أن معنى الكفر –في اللغة–: الستر، فسُمي منع الجزاء كفراً؛ لأنه بمنزلة الجحد والستر[٣].

تعدى الفعل (كفر) لاثنين، أولهما: قام مقام الفاعل، والثاني: الهاءُ في يكفروه؛ لأنه ضُمِّن معنى فِعلٍ يتعدَّى لاثنين، وهو (حَرُم)كـ (حَرَمته عطاءَه حرماناً)، أي: منعته، و(مَنَع) كـ (منَع اللهُ الخمرَ)، أي: حرّمها، فكأنه قيل: فلن تُحرَموه، والحرمان والمنع يتعدَّيان لاثنين [٤].

أفاد البناء للمجهول الاهتمام بالحدث دون صاحبه، ويُؤيّد ذلك قراءة أبي عمرو، فقد قرأهما بالياء وبالتاء[٥].

ذكر ابن الجزري الوجهين عن أبي عمرو: الغيب والخطاب، ثم صحَّح الوجهين وقال: "إلا أن الخطاب أكثر، وأشهر، وعليه الجمهور من أهل الأداء"[٦].

والخطاب هنا في هذه الآية مردود على الخطاب الذي قبله في قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ

(١) ينظر: الحجة في القراءات السبع، ص١١٣.
(٢) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد، ٢/ ٧٨٦، ومقاييس اللغة لابن فارس، ٥/ ١٩١.
(٣) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي، ٨/ ٣٣٥.
(٤) ينظر: الدر المصون، ٣/ ٣٥٨، واللباب في علوم الكتاب، ٥/ ٤٨٢.
(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة، ٣/ ٧٣، والمبسوط في القراءات العشر، ص١٦٨.
(٦) النشر في القراءات العشر، ٢/ ٢٤١.

لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [سورة آل عمران: ١١٠][١].

الآية الخامسة: قال تعالى: ﴿قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَا أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَذَفْنَاهَا فَكَذَٰلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ(٨٧)﴾ [سورة طه: ٨٧].

قرأ نافع، وأبو جعفر، وابن كثير، وابن عامر، وحفص عن عاصم، ورويس عن يعقوب: ﴿حُمِّلْنَا﴾ بضم الحاء، وكسر الميم مع التشديد، ببناء الفعل للمجهول.

وقرأ أبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، ورَوْح، وزيد عن يعقوب: ﴿حَمَلْنَا﴾ بفتح الحاء، والميم مع التخفيف[٢]، ببناء الفعل للمعلوم.

فمن قرأ بالتشديد فعلى البناء للمفعول من التحميل، والضمير المتصل نائب الفاعل.

أما من قرأ بالتخفيف فعلى البناء للفاعل من الحمل فهو متعدٍ لواحد[٣].

جاء في (حجة القراءات): "قرأ أبو عمرو، وحمزة، وأبو بكر، والكسائي: (وَلَكنَّا حَمَلْنَا)، بالتخفيف، وذلك أن القوم حملوا ما كان معهم من حُلِّي آل فرعون، وحجتهم قوله: (فقذفناها)، وكذلك (حملنا) فيكون الفعل مسنداً إليهم كما أن (قذفنا)، مسند إليهم.

قرأ نافع، وابن كثير، وابن عامر، وحفص: (حُمِّلنَا)، على ما لم يسم فاعله، أي: أُمرنا بحملها، وحَمَّلنا السامريُّ، تقول: حَمَّلني فلانٌ كذا، أَي: كلفك حمله، فلما لم يسم السامري رفعت المفعول وضممت أَولا الفعل"[٤].

القراءة الأولى هي الوجه؛ لأن التفسير قد جاء أنهم حملوا معهم ما كان في أيديهم من

(١) الكشف عن وجوه القراءات، ص٣٥٤.
(٢) ينظر: السبعة في القراءات، ص٤٢٣، والمبسوط في القراءات العشر، ص٢٩٧، وجامع البيان في القراءات السبع للداني، ٣/ ١٣٦٢، والنشر في القراءات العشر، ٢/ ٣٢٢.
(٣) ينظر: بحر العلوم، ٢/ ٤٠٨، والحجة للقراء السبعة، ٥/ ٢٤٦، وإتحاف فضلاء البشر، ص٣٨٧.
(٤) حجة القراءات، ص٤٦٢.

حُلِّي آل فرعون[١]، وأنّ القراءتين على اختلافهما من البناء للفاعل إلى البناء للمفعول هنا أفاد التحويل في الإسناد، فإما أن يكون موسى قد ألزمهم بحمله، وإما أن القوم قد حملوه، وفي ذلك تقارب في المعنى المراد فالحمل قد حصل منهم.

الآية السادسة: قال تعالى: ﴿*اللهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِي اللهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (٣٥)﴾ [سورة النور: ٣٥].

في الآية الكرية ثلاث قراءات:

(يُوقَدُ)، بضم الياء، وسكون الواو، وفتح القاف مخففة، ورفع الدال، هي قراءة نافع وابن عامر وحفص.

(تَوَقَّدَ) بفتح الأحرف الأربعة، مع تشديد القاف، فعلا ماضيا، هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو.

(تُوقَدُ) بضم التاء، وسكون الواو، وفتح القاف مخففة، ورفع الدال، هي قراءة حمزة والكسائي[٢].

في اختلاف القراءات اختلاف في الإسناد، فمرة (يُوقَدُ) على أنه مضارع مبني للمفعول من (أَوقَد) الرباعي، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، يعود على (المصباح) المتقدم ذكره فاستتر في الفعل، ولا يعود على (كوكب) لفساد المعنى[٣].

(١) ينظر: التفسير الوسيط، ٣/ ٢١٨.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات، ص٤٥٦، والمبسوط في القراءات العشر، ص٣١٩، وجامع البيان في القراءات السبع، ٣/ ١٤٠٤، وإتحاف فضلاء البشر، ص٤١١.

(٣) ينظر: الدر المصون، ٨/ ٤٠٧، واللباب في علوم الكتاب، ١٤/ ٣٨٥.

يجوز أَن يكون التوقد للكوكب؛ لأنّ (الكوكب) من أوصافه التوقد، لما يعرض فيها من الحركات المشابهة لتوقد النيران[١].

(تَوَقَّدَ) على أنه ماضٍ بزنة (تَفَعَّلَ)، فيه ضمير فاعله، يعود على (الدر) لصفائه.

(تُوقَدُ) فيه ضمير مستتر يعود على (الزجاجة)، فإن قيل: كيف وصفت الزجاجة بأنها توقد؟ والاتقاد إنما يكون للنار، قيل: لما كان الاتقاد فيها جاز أن يوصف به؛ لعدم اللبس عند السامعين، وعلمهم بالمراد[٢]؛ لأنّ المقصود: مصباح الزجاجة، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فحمل الكلام على لفظ الزجاجة[٣].

أو يريد بالزجاجة القنديل، فيقول: (توقد) على لفظ الزجاجة، وإن كان يريد القنديل[٤].

(تَوَقَّدُ) بمعنى (تتوقد) فحذفت إحدى التاءين كـ (تتعلَّم)؛ لأنّ الفعل المضارع إذا بدأ بتاءين جاز حذف إحدى التاءين، يقول ابن مالك: "قد يقال في نحو: (تتعلَّم): تعلَّمُ، استثقالاً لتوالي المثلين متحركين"[٥]، فتدل هذه القراءة على التأنيث، فالضمير هنا يعود على (الزجاجة)[٦].

هذه القراءات على اختلاف ألفاظها فهي متقاربة المعاني، قال الطبري: "وذلك أن الزجاجة إذا وصفت بالتوقد، أو بأنها تَوَقَّد، فمعلوم معنى ذلك، فإن المراد به تَوَقَّدَ فيها المصباح، أو يوقد فيها المصباح، ولكن وجَّهوا الخبر إلى أن وصفها بذلك أقرب في الكلام

(١) ينظر: حجة القراءات، ص٥٠٠.
(٢) المصدر السابق، ص٥٠٠.
(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ١٢/ ٢٦٢.
(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٤/ ٤٤، والحجة للقراء السبعة، ٥/ ٣٢٥.
(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك، ٤/ ٢١٨٧.
(٦) ينظر: معاني القراءات، ٢/ ٢٠٨، الدر المصون، ٨/ ٤٠٧، واللباب في علوم القرآن، ١٤/ ٣٨٥.

منها، وفهم السامعين معناه والمراد منه، فإذا كان ذلك كذلك، فبأيّ القراءات قرأ القارئ فمصيب، غير أن أعجب القراءات إليّ أن أقرأ بها في ذلك "تَوَقَّدَ" بفتح التاء، وتشديد القاف وفتح الدال، بمعنى وصف المصباح بالتوقد؛ لأن التوقد والاتقاد لا شكّ أنهما من صفته دون الزجاجة"(١).

وحمل الكلام على لفظ (المصباح) في قراءة نافع وغيره (يُوقَدُ) لتذكير لفظ المصباح، ومجيء الفعل بصيغة المضارع على هذه القراءة إيحاء بتجدد الإيقاد واستمراريته، وفي بنائه للمفعول دلالة على أن حال المصباح دائماً يوقده الموقد.

الآية السابعة: قال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ(٢٢)﴾ [سورة الرحمن: ٢٢].

قرأ الجمهور ﴿يَخْرُج﴾ مبنياً للفاعل بفتح الياء وضم الراء.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وأهل المدينة مبنياً للمفعول ﴿يُخْرَج﴾ بضم الياء وفتح الراء.

والجعفي عن أبي عمرو ﴿يُخرِج﴾ بالياء مضمومة وكسر الراء(٢).

من قرأ بالضم على البناء للمفعول، فـ(اللؤلؤ) نائب فاعل، و(المرجان) معطوف عليه؛ لأن (اللؤلؤ والمرجان) لا يخرجان بنفسهما، فهما يُستخرجان، واستدل من قرأ بالضم بقوله: ﴿وتستخرجون حليةً﴾، فالحلية مفعوله لا فاعلة.

من قرأ ﴿يَخرج﴾ على البناء للفاعل، فيكون إسناد الفعل للؤلؤ والمرجان على الاتساع؛ لأنه إذا أخرج ذلك خرج(٣).

معنى (يَخْرج منهما): إنما يخرج من المَلْح دون العذب ومن الماء العذب أيضاً، ويخرج

(١) جامع البيان، ١٩/ ١٨٥.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات، ص٢٧٩، ومعاني القراءات، ٣/ ٤٥، والتيسير في القراءات السبع، ص٢٠٦.

(٣) ينظر: معاني القراءات، ٣/ ٤٥، وحجة القراءات، ص٦٩١.

منهما، التقدير: يخرج من أحدهما على حذف المضاف (الماء الملح والماء العذب)، حيث يخرج من المواضع التي يلتقي فيها الماء الملح والماء العذب[١].

قراءة البناء للمفعول ركزت على وقوع حدث الإخراج، وهذه الدلالة متسقة مع أصل الإخراج للؤلؤ والمرجان، فهما لا يُخرجان أنفسهما، فهما يُستخرجان بقدرة الله وعظمته.

(١) ينظر: معاني القرآن، ٣/ ١١٥، وإعراب القرآن للنحاس، ٤/ ٢٠٧، والحجة للقراء السبعة، ٦/ ٢٤٧.

المبحث الثاني

دلالات إعراب الفعل

أولاً: دلالة رفع الفعل المضارع

أ. الرفع على الاستئناف أو بالعطف

الآية الأولى: قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ(٨٠)﴾ [سورة آل عمران: ٨٠].

قرأ ابن عامر، وحمزة، ويعقوب، وخلف، وعاصم برواية حفص ﴿ولا يأمرَكم﴾ بالنصب.

وقرأ نافع، وأبو جعفر، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، وعاصم برواية أبي بكر ﴿ولا يأمرُكم﴾ بالرفع(١).

لم يختلفوا في رفع الرَّاء من قوله ﴿أيأمرَكم بالْكفْر﴾ إلا اختلاس أبي عمرو(٢).

أجاز سيبويه الوجهين إذ يقول: "فالحروف التي تشرك: الواو، والفاء، وثم، وأو، وذلك قولك: أريد أن تأتيني ثم تحدثني، وأريد أن تفعل ذاك وتحسن، وأريد أن تأتينا فتبايعنا، وأريد أن تنطق بجميل أو تسكت. ولو قلت: أريد أن تأتيني ثم تحدثني جاز، كأنك قلت: أريد إتيانك ثم تحدثني.

ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال. وقال عز وجل: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللهِ، وَلَكِنْ

(١) ينظر: السبعة في القراءات، ص٢١٣، الحجة في القراءات السبع، ص١١١، والنشر في القراءات العشر، ٢/ ٢٤٠.

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع، ص٨٩، وتحبير التيسير في القراءات العشر، ص٣٢٥.

كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾، ثم قال سبحانه: ﴿لا يأَمرَكم﴾، فجاءت منقطعة من الأول؛ لأنه أراد: ولا يأمركم الله. وقد نصبها بعضهم على قوله: وما كان لبشرٍ أن يأمركم أن تتخذوا"[١].

علل سيبويه قراءة النصب بقوله: "وقد نصبها بعضهم على قوله: وما كان لبشرٍ أن يأمركم أن تتخذوا"[٢]، وذلك بتقدير (أنْ) مضمرة بعد (لا) تأكيداً لمعنى النفي السابق[٣]، والنصب اختيار أحمد بن يحيى ثعلب كما عزاه إليه الأزهري[٤].

ووجه جَمْعٌ من النحاة والمفسرين قراءة النصب في قوله: ﴿لا يأَمرَكم﴾ بالنصب عطفاً على المضارع المنصوب (أن يؤتيَه) أو على (ثم يقولَ) في قوله: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ﴾ [سورة آل عمران: ٧٩][٥].

أما الرفع فعلى الاستئناف والقطع.

ذهب بعض النحاة والمفسرين إلى أن قراءة الرفع على ابتداء الكلام أظهر، ويعضدها قراءة ابن مسعود ﴿ولن يأمرَكم﴾، وهي تدل على الاستئناف والانقطاع من الأول[٦]، فيكون

(١) الكتاب، ٣/ ٥٢.
(٢) الكتاب، ٣/ ٥٢.
(٣) ينظر: البحر المحيط، ٣/ ٢٣٤، والبرهان في علوم القرآن للزركشي، ٣/ ٨٢.
(٤) ينظر: معاني القراءات، ١.
(٥) ينظر: الكتاب، ٣/ ٥٢، ومعاني القرآن، ١/ ٢٢٤، والمقتضب للمبرد، ٢/ ٣٥، وإعراب القرآن، ١/ ١٦٨، ومشكل إعراب القرآن، ١/ ١٦٤، والكشاف عن حقائق غموض التنزيل، ١/ ٣٧٨، التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٢٧٥، جامع البيان، ٤/ ١٢٣، وأنوار التنزيل للبيضاوي، ٢/ ٢٥، ومغني اللبيب، ٣/ ٣٥٢.
(٦) ينظر: معاني القرآن، ١/ ٢٢٤، الحجة للقراء السبعة، ٢/ ٢٨٨، والكشف عن وجوه القراءات، ص٣٥١، والكشاف عن حقائق غموض التنزيل، ١/ ٣٧٨، والتبيان في إعراب القران، ١/ ٢٧٤.

هذا الوجه على الابتداء من الله بالخبر عن النبي ﷺ، أي: أنه لا يأمركم أيها الناس أن تتخذوا من الملائكة والنبيين أرباباً من دون الله[١].

وقد أرجع المبرد القراءتين إلى معنى واحد، إذ يقول: "فالمعنيان جميعاً جيدان يرجعان إلى شيء واحد "[٢].

وعلى ما سبق فالقراءتان كلتاهما فصيحتان، ولكل واحدة منهما معنى ينسجم مع السياق في الآية الكريمة، كما أن قراءة النصب لا يترتب عليها قطع الكلام عما قبله، واتصاله به أولى من قطعه عنه.

الآية الثانية: قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ(٢٧)﴾ [سورة الأنعام: ٢٧].

قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو برفع الفعلين ﴿ولا نكذبُ﴾ و﴿نكونُ﴾، وقرأ ابن عامر وحده برفع الأول ﴿ولا نكذبُ﴾ ونصب الثاني ﴿نكونَ﴾، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم بنصب الفعلين ﴿ولا نكذبَ﴾ و ﴿نكونَ﴾[٣].

من قرأ بالنصب فعلى النصب بإضمار "أنْ" بعد واو المعية على جواب التمني، والتقدير: يا ليتنا نرد وأنْ لا نكذب...، وأنْ ومدخولها في تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر متوهم من الفعل، بمعنى: يا ليت لنا ردّ[٤].

قال ابن عاشور: "ومعنى (نرد): نرجع إلى الدنيا، وعطف عليه ﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ

(١) ينظر: حجة القراءات، ص١٦٨، ومغني اللبيب، ٣/ ٣٥١.
(٢) المقتضب، ٢/ ٣٥.
(٣) ينظر: السبعة في القراءات، ص٢٥٥، ومعاني القراءات، ١/ ٣٤٨، والحجة للقراء السبعة، ٣/ ٢٩٣، والمحرر الوجيز، ٢/ ٢٨١.
(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ٢/ ٢٤٠، وإعراب القرآن، ٢/ ٧، والحجة في القراءات السبع، ص١٣٧، والبحر المحيط، ٤/ ٤٧٤.

رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ برفع الفعلين بعد (لَا) النافية في قراءة الجمهور عطفاً على نرد، فيكون من جملة ما تمنوه، ولذلك لم ينصب في جواب التمني إذ ليس المقصود الجزاء، ولأن اعتبار الجزاء مع الواو غير مشهور، بخلافه مع الفاء لأن الفاء متأصلة في السببية، والرد غير مقصود لذاته وإنما تمنوه لما يقع معه من الإيمان وترك التكذيب، وإنما قدم في الذكر ترك التكذيب على الإيمان لأنه الأصل في تحصيل المتمني على اعتبار الواو للمعية واقعة موقع فاء السببية في جواب التمني، وقرأ حمزة والكسائي ولا نكذب ونكون- بنصب الفعلين-، على أنهما منصوبان في جواب التمني، وقرأ ابن عامر ولا نكذب-بالرفع- كالجمهور، على معنى أن انتفاء التكذيب حاصل في حين كلامهم، فليس بمستقبل حتى يكون بتقدير (أَنْ) المفيدة للاستقبال، وقرأ ونكون- بالنصب- على جواب التمني، أي نكون من القوم الذين يُعرفون بالمؤمنين. والمعنى لا يختلف"[1].

قراءة الرفع لها ثلاث احتمالات هي:

الأول: رفع الفعلين على الاستئناف، حيث إنهم ابتدأوا بتمني عدم التكذيب، وكونهم من المؤمنين، كأنهم قالوا: ونحن لا نكذب، ونؤمن على وجه الإثبات[2].

ذكر سيبويه هذا الوجه واستشهد بقولهم: دعني ولا أعود، بمعنى دعني وأنا لا أعود، تركتني أو لم تتركني، حيث يقول: "فالرفع على وجهين: فأحدهما أن يشرك الآخر الأول. والآخر على قولك: دعني ولا أعود، أي فإني ممن لا يعود، فإنما يسأل الترك وقد أوجب على نفسه أن لا عودة له ألبتة ترك أو لم يترك، ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك وألا يعود"[3].

(١) التحرير والتنوير، ٧/ ١٨٥.
(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٢/ ١٥، والمحرر الوجيز، ٢/ ٢٨١.
(٣) الكتاب، ٣/ ٤٤.

الثاني: أن يكون الفعلان معطوفين على (نردّ)[١].

الثالث: أن يكون الفعلان حالا على معنى: يا ليتنا نردّ غير مكذبين وكائنين من المؤمنين، فيدخل تحت حكم التمني، فيكون (لا نكذبُ) و(نكونُ) داخلين في التمني دخول (نرد) فيه، فعلى هذا يكون أنهم تمنوا هذه الأشياء الثلاثة: الرد إلى الدنيا، وعدم التكذيب، والكون من المؤمنين[٢].

ذكر أبو حيان هذا الوجه إذ قال: "والثالث من وجوه الرفع: أن يكون ولا نكذب ونكون في موضع نصب على الحال، التقدير يا ليتنا نرد غير مكذبين وكائنين من المؤمنين، فيكون داخلاً قيداً في الرد المتمني، وصاحب الحال هو الضمير المستكن في نرد ويجاب عن قوله وإنهم لكاذبون بالوجهين اللذين ذكرا في إعراب ولا نكذب ونكون إذا كانا معطوفين على نرد"[٣].

ولا اختلاف بين هذه القراءات إلا أن قراءة الرفع هي الأقرب لسياق المعنى، إذ لا تحتمل التقدير والتأويل، وهذا ما ذهب إليه أكابر اللغويين الأوائل، منهم الأخفش الذي رجح قراءة الرفع بقوله: "وان شئت رفعت وجعلته على مثل اليمين، كأنهم قالوا :(وَلاَ نُكَذِّبُ واللهِ بآياتِ رَبِّنا وَنكُونُ واللهِ منَ المُؤمنين)، هذا إذا كان ذا الوجه منقطعاً من الأول، والرفع وجه الكلام وبه نقرأ الآية"[٤]، وقد وافقه الزجاج في هذا المعنى؛ لأنهم تمنوا أن يردوا وضمنوا أنهم لا يكذبون[٥].

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة، ٣/ ٢٩٣، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٢/ ١٥، والفريد في إعراب القران المجيد، ٢/ ٥٦٨.
(٢) ينظر: المراجع السابقة.
(٣) البحر المحيط، ٤/ ٤٧٦.
(٤) معاني القرآن للأخفش، ١/ ٢٩٧.
(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ٢/ ٢٣٩.

الآية الثالثة: قال تعالى: ﴿أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴿٣٧﴾﴾ [سورة غافر: ٣٧].

قرأ نافع، وابن كثير، وابن عامر، وحمزة، وأبو عمرو، والكسائي، وعاصم برواية أبي بكر: ﴿فأطلعُ﴾ بالرفع.

وقرأ عاصم برواية حفص ﴿فأطلعَ﴾ بالنصب(١).

وجه القراءة بالرفع على أنه معطوف على قوله: ﴿أبلغ﴾، فيكون المعنى: لعلي أبلغُ ولعلي أطلعُ(٢).

وجه القراءة بالنصب (فأطلعَ) على أنّ (أنْ) مضمرة وجوباً بعد (فاء) السببية الواقعة في جواب الطلب بـ(لعلي) (٣)، فخرجت في هذا الموضع مخرج التمني(٤)، أو نصبه على أنه جواب الأمر في قوله: ﴿يا هامانُ ابنِ لي صَرْحاً﴾(٥)، ذكر ذلك ابن هشام، فقال: " وقيل في قراءة حفص ﴿لعَلي أبلغ الْأَسْبَاب أَسبَاب السَّمَوات فَأطلعَ﴾ بالنصب إنه عطف على معنى (لعلي أبلغ) وهو (لعلي أن أبلغ) فإنّ خبر لعلّ يقترن بأنْ كثيرا، نحو الحديث: (فلعلَّ بعضَكُم

(١) ينظر: السبعة في القراءات السبع، ص٥٧٠، والمبسوط في القراءات العشر، ص٣٩٠، والنشر في القراءات العشر، ٢/ ٣٦٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن، ٣/ ٩، والكشف والبيان، ٨/ ٢٧٦، والوسيط، ٤/ ١٣، والموضح في وجوه القراءات لابن أبي مريم، ص٦٩٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن، ٣/ ٩، والحجة في القراءات السبع، ص٣١٥، ومعالم التنزيل، ٤/ ١١٢، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٤/ ١٦٧، وشرح المفصل لابن يعيش، ٤/ ٥٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك، ٤/ ٣٤.

(٤) ينظر: والحجة للقراء السبعة، ٦/ ١١١، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٤/ ١٦٧.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ٢/ ١١٢٠، والدر المصون، ٩/ ٤٨٢.

أنْ يكونَ ألحنَ بحجتِه منْ بَعضٍ)[١]"[٢] ، أو نصب الفعل(أطلع) عطفاً على التوهم، أي: بإسقاط (أن) في خبر (لعل)[٣].

اختار الطبري قراءة الرفع فقال: " القراءةُ التي لا أستجيز غيرها الرفع في ذلك؛ لإجماع الحجة من القرّاء عليه"[٤]، وهي وجه القراءة عند الأزهري[٥].

وجاء في (إعراب القرآن) للنحاس: "معنى النصب خلاف معنى الرفع؛ لأنّ معنى النصب: متى بلغت الأسباب اطّلعت، ومعنى الرفع: لعليّ أبلغ الأسباب ثم لعليّ أطّلع بعد ذلك، إلا أنّ (ثمّ) أشدّ تراخيا من (الفاء)"[٦].

لعل النحاس حين فرق بين المعنيين نظر في دلالة الفاء في القراءتين، فالفاء في قراءة النصب تدل على السببية، والفعل بعدها منصوب، وأما (الفاء) في قراءة الرفع فتدل على العطف بالتعقيب مثل (ثم)، إلا أن الأخيرة أشد تراخياً، وبهذا المعنى فقد دل الفعل بعدها على زمن الحال، وهذا المعنى متسق مع دلالة حكاية الحدث في الآية.

الآية الرابعة: قال تعالى: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ[٣٥]﴾ [سورة الشورى: ٣٥]، قرأ نافع وابن عامر (ويعلمُ) برفعه، وقرأ الباقون (ويعلمَ) بنصبه[٧].

حجة من قرأ بالرفع أنه على الاستئناف؛ لتمام الشرط والجزاء، فجاز الابتداء بما بعده،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٤٦/ ١٥٢٠ برقم ٢٣٥٣، ومسلم في صحيحه، ٣٧/ ٧٥٢ برقم ٣٣٣٤.
(٢) مغني اللبيب، ٢/ ٦٢٣.
(٣) ينظر: البحر المحيط، ٩/ ٢٥٩.
(٤) جامع البيان، ٢١/ ٣٨٧.
(٥) ينظر: معاني القراءات، ٢/ ٣٤٧.
(٦) إعراب القرآن، ٤/ ٢٥.
(٧) ينظر: السبعة في القراءات السبع، ص٥٨١، والحجة للقراء السبعة، ٦/ ١٣٠، المبسوط في القراءات العشر، ص٣٩٥.

أو رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وهو يعلم الذين[١].

في توجيه قراءة النصب وجهان هما:

الأول: النصب على إضمار (أَنْ)؛ "لأنّ قبلها جزاء، تقول: ما تصنعٌ أصنعُ مثلَه وأُكْرِمَكَ، وإن شئت قلت: وَأُكْرِمُكَ، على (وَأَنا أكرمُك)، وإن شئت: (وَأُكْرِمْكَ) جزماً"[٢]، والنصب على تقدير: (ما تصنعُ أصنعُ مثلَه وأكرمَك) ضعيف؛ لقول سيبويه: "واعلم أنَّ النصب بالفاء والواو في قوله: إن تأتني آتك وأعطيك ضعيف"[٣].

الثاني: النصب على الصرف، هو عامل لنصب الفعل المضارع عند الكوفيين بأن يجتمع فعلان بحرف العطف، ويعنون أن الواو نفسها هي الناصبة، لا بإضمار (أنْ)[٤]، ولا يحسن إعادة الفعل الأول مع حرف العطف، فينصب الفعل المعطوف؛ لأنّه مصروف عن معنى الفعل الأول، ولا يكون ذلك إلا مع نفي أو استفهام أو نهي في بداية الكلام[٥]، عرفه الفرّاء بقوله: " وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفةَ بالواو نصباً على ما يقولُ النّحويّون من الصرف؛ فإن قلت: وما الصَّرْفُ؟ قلتُ أن تأتيَ بالواو معطوفةً على كلامٍ في أوّلِه حادثةٌ لا تستقيمُ إعادتُها على ما عُطِفَ عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرفُ؛ كقول الشاعر[٦]:

(١) ينظر: الحجة في القراءات السبع، ص٣١٩، والحجة للقراء السبعة، ٦/ ١٣٠، والدر المصون، ٩/ ٥٥٨.
(٢) معاني القرآن وإعرابه، ٤/ ٣٩٩، حجة القراءات، ص٦٤٣.
(٣) الكتاب، ٣/ ٩٢.
(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع، ص٣١٩، ومعاني القراءات، ٢/ ٣٥٧.
(٥) أمالي ابن الحاجب، ١/ ٤٥٢، وحاشية الصبان، ٣/ ٤٤٨، ومصطلحات النحو الكوفي وتحديد مدلاولاتها لعبد الله الخثران، ص١٠٥، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية لمحمد عبادة، ص١٨٢.
(٦) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه، ص٤٠٤، والأزهية في علم الحروف للهروي، ص٢٣٤، وشرح شذور الذهب، ص٢٣٨، ٣١٢.

لا تنهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَهُ عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ

ألا ترى أنّه لا يجوزُ إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سُمّي صَرْفاً إذ كان معطوفاً ولم يستقِم أن يُعادَ فيه الحادثُ الذي قبله، ومِثلُه من الأسماء التي نصبتها العربُ وهي معطوفةٌ على مرفوعٍ قولُهم: لو تُرِكتَ والأسدَ لأكلَك، ولو خُلِّيتَ ورأيَك لضللت، لمّا لم يحسُن في الثاني أن تقول: لو تُرِكتَ وتُرِكَ رأيُكَ لضللت؛ تهيّبوا أن يعطفوا حرفاً لا يستقيمُ فيه ما حدث في الذي قبلَه"[١].

قال أبو حيان: "معنى واو الصرف: أن الفعل كان يستحق وجهاً من الإعراب غير النصب، فيصرف بدخول الواو عليه من ذلك الإعراب إلى النصب"[٢]، ولأنه لما كان ما قبله شرط وجواب لم يحسن في المعنى عطف (ويعلم)؛ إذ يكون المعنى إن يشأ يعلم فعدل إلى العطف على مصدر الفعل الذي قبله[٣].

القراءتان -وفق ما تقدم- كلتاهما صواب، فلا فرق بين المعنيين النحويين فيهما نصباً أو رفعاً؛ لتقاربهما في المعنى؛ ولأنهما قراءتان صحيحتان بلغتين معروفتين[٤].

ب) الرفع بعد (حتى)

الآية الأولى: قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴿٢١٤﴾﴾ [سورة البقرة: ٢١٤].

رفع الفعل في قوله ﴿حتى يقولُ﴾ على قراءة نافع وقد انفرد بهذه القراءة.

(١) معاني القرآن، ١/ ٣٤.
(٢) البحر المحيط، ١/ ٢٢٩.
(٣) ينظر: الدر المصون، ٩/ ٥٥٨، واللباب في علوم القران، ١٧/ ٢٠٧.
(٤) ينظر: جامع البيان، ٢١/ ٥٤٤.

وقرأ الباقون بالنصب، وروي عن الكسائي بأنه مكث دهراً يقرأ بالرفع ثم تركها ورجع عنها لقراءة النصب(١).

نظراً لوجود (حتى) قبل الفعل كان الكلام يقتضي النصب بـ (أن) مضمرة، ووجه الرفع في الآية أنّ (حتى) غير عاملة مع الأفعال، كما أنها قد تكون عاملة للنصب، وتكون (حتى) غير عاملة في حالتين هما:

الأولى: كون الفعل الذي قبل (حتى) والذي بعدها واقعين في الحال.

الثانية: إذا كانا واقعين كليهما في الماضي، فيكون حكمه الحكاية إما أن تكون بحسب كونه مستقبلاً، فينصب على حكاية هذه الحال، وإما أن يكون بحسب كونه حالاً، فيرفع على حكاية هذه الحال، فيشترط لإضمار (أن) بعد (حتى) أن يكون الفعل بعدها مستقبلا، وذلك بالنظر إلى زمن ما قبلها إذا كان مستقبلا بالنظر إلى زمن التكلم أولا، لأن (حتى) لا تنصب الأفعال إلا ما كان منها مستقبلاً، فبذلك خرج الماضي والحال، وبقيا على أصلهما فرفعا، وأن سياق المعنى دل على الماضي، أي: حتى قال الرسول، فجاء الفعل مرفوعاً على الماضي(٢).

أجاز المبرد قراءة الرفع على تقدير حكاية حال الماضي بقوله: "فالرفع على قوله: فإذا الرسول في حال قوله والنصب على معنى إِلَى أن يقول الرسول"(٣).

ومن أوجه الرفع أن تكون (حتى) تفيد التعليل، وقد ضعفه السمين الحلبي؛ لأن قول

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة، ٢/ ٣٠٥، ومعاني القراءات، ١/ ٢٠٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن، ١/ ١٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش، ٤/ ٢٤٧، وشرح شذور الذهب، ص٣٨١.

(٣) المقتضب، ٢/ ٤٣.

الرسول والمؤمنين ليس علة وسبباً للمسّ والزلزال[١].

ذكر أبو زرعة الوجهين لقراءة الرفع فقال: "فأما وجها الرفع فأحدهما كقولك: (سرت حتى أدخلُها)، فيكون السير واقعا، والدخول في الحال موجودا، كأنه قال: سرت حتى أنا داخلُ الساعةَ، وعلى هذا قوله ﴿حَتَّى يَقُول الرَّسُول﴾ أي: حتى الرسول قائل.

الوجه الثاني: أن يكون الفعل الذي قبل حتى والذي بعدها واقعين جميعاً فيقول القائل (سرت أمس نحو المدينة حتى أدخلها) ويكون السير والدخول وقعا ومضيا كأنه قال سرت أمس فدخلت وعلى هذا أيضا ﴿حَتَّى يَقُول الرَّسُول﴾ معناه حتى قال الرسول فرفع الفعل على المعنى؛ لأن (حتى وأن) لا يعملان في الماضي، وإنما يعملان في المستقبل"[٢].

من نصب (يقولَ) جعل (حتى) غاية، فجاء النصب بإضمار (أَنْ)، قال مكي موضحاً ذلك: "فأما وجه من نصب فإنه جعل (حتى) غاية، بمعنى إلى أن، فنصب بإضمار (أن)، وَجعل قَول الرسول ﷺ غاية لخوف أصحابه؛ لأن (زلزلوا) معناه: خوفوا، فمعناه: وزلزلوا إلى أن قال الرسول، فالفعلان قد مضيا"[٣].

يتجلى الفرق بين المعنين النحويين في هاتين القراءتين، في أن قراءة الجمهور (يقولَ) بالنصب تكون (حتى) فيها لإفادة الغاية، ويدل الفعل على الاستقبال، وينصب بأن المضمرة بعد الفعل وتكون دلالته على الاستقبال.

أما قراءة الرفع ﴿يقولُ﴾ فـ (حتى) فيها غير عاملة، فارتفع الفعل بعدها لدلالته على الحال التي كانوا عليها فيما مضى، وهذا أقرب لمعنى الحال الماضية.

(١) ينظر: الدر المصون، ٢/ ٣٨٢.
(٢) حجة القراءات، ص١٣١-١٣٢.
(٣) مشكل إعراب القرآن، ١/ ١٢٧.

ج) الرفع بعد (أو)

الآية الأولى: قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ (٥١)﴾ [سورة الشورى: ٥١].

قرأ نافع وابن عامر: ﴿أو يُرسِلُ﴾ برفع اللام، و﴿فَيُوحيْ﴾ ساكنة الياء.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي بالنصب: ﴿أو يُرسِلَ رسولاً فيوحي﴾[١].

فالقراءة بالرفع على أنه استأنف (أو)، فخرج من النصب إلى الرفع، وإضمار مبتدأ، والتقدير: أو هو يرسلُ.

أو على معنى الحال، ويكون المعنى: ما كان لبشر أن يكلمه اللهَّ إلا موحياً، أو مرسلاً رسولًا كذلك كلامه إياهم[٢].

قراءة النصب فيها وجهان: أحدهما: النصب عطفاً على (وحياً)، والآخر: أو أن يكون في موضع الحال، ويكون التقدير: بأن يرسل، فحذف الجارّ مع (أنْ)[٣].

قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل:﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾، فزعم أن النصب محمول على(أَنْ) سوى هذه التي قبلها، ولو كانت هذه الكلمة على (أَنْ) هذه لم يكن للكلام وجهٌ، ولكنه لما قال: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾، كان في معنى: إلا أن يوحي، وكان (أو

(١) ينظر: السبعة في القراءات، ص٥٨٢، والمبسوط في القراءات العشر، ص٣٩٦، والنشر في القراءات العشر، ٢/ ٣٦٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ٤/ ٤٠٣، والحجة في القراءات السبع (٣١٩)، ومعاني القراءات، ٢/ ٣٦٠، والبحر المحيط، ٩/ ٣٥٠.

(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة، ٦/ ١٣٦، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٤/ ٢٣٣، والتبيان في إعراب القرآن، ٢/ ١١٣٦.

يرسل) فعلاً لا يجري على (إلا)، فأجري على (أَنْ) هذه، كأنه قال: إلا أن يوحي أو يرسل؛ لأنه لو قال: إلا وحياً وإلا أن يرسل كان حسناً، وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال، فحملوه على (أنْ)، إذ لم يجز أن يقولوا: أو إلا يرسل، فكأنه قال: إلا وحياً أو أن يرسل"[١]، واستدرك الزجاج على قول سيبويه بأن ذلك غير وجه الكلام؛ لأن المعنى يصير: ما كان لبشر أن يرسل اللهَّ رسولاً[٢].

ومثل ذلك رأي العكبري: إذ لم يجز أن يكون (أو يرسل) معطوفاً على (أن يكلمَه)؛ لأن المعنى على ذلك: ما كان لبشر أن يكلمه الله ولا أن يرسل إليه رسولاً، وهذا فاسد[٣].

د) الرفع بعد (الفاء)

الآية الأولى: قال تعالى: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَّ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللهَّ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ(٢٤٥)﴾ [سورة البقرة: ٢٤٥].

قرأ نافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، ﴿فيضاعفُه﴾ بالألف، وضم الفاء، وقرأ ابن كثير: ﴿فيضعفُه﴾ من غير الألف، وضم الفاء، وقرأ ابن عامر: ﴿فيضعفَه﴾ من غير ألف، وفتح الفاء[٤].

جاءت قراءة الرفع على العطف على الصلة (يقرض)، والتقدير: فهو يضاعفه[٥]، أو

(١) الكتاب، ٣/ ٤٩-٥٠-٥١.
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ٤/ ٤٠٣.
(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ٢/ ١١٣٦.
(٤) ينظر: السبعة في القراءات، ص١٨٥، والمبسوط في القراءات العشر، ص١٤٧، والتيسير في القراءات السبع، ص٨١.
(٥) ينظر: معاني القرآن، ١/ ١٥٧، ومعاني القران وإعرابه، ١/ ٣٢٤، الأصول في النحو، ١/ ١٧٩، وإعراب القرآن، ١/ ١٢١، والحجة في القراءات السبع، ص٩٨، ومعاني القراءات، ١/ ٢١١، والتبيان في إعراب القرآن، ١/ ١٩٤.

على الاستئناف[١] قال السمين الحلبي: "والأول أحسن لعدم الإضمار"[٢].

أما قراءة النصب فعلى أنَّ الفعل واقع في جواب الطلب الذي قبله في قوله: ﴿من ذا الذي﴾[٣]، فالنصب بإضمار (أن) عطفاً على المصدر المفهوم من (يقرض) في المعنى، ولا يصح ذلك إلا بإضمار (أن)، فيكون مصدرا معطوفا على مصدر تقديره: من ذا الذي يكون منه إقراض فمضاعفة[٤].

اختار الأزهري قراءة الرفع؛ لأن فيه تأويل معنى الجزاء، وجوابه بالفاء لا يكون إلا رفعاً[٥]، وهي قراءة حسنة، كما قال الفارسي: "ألا ترى أن الاستفهام إنما هو عن فاعل الإقراض، ليس عن الإقراض؛ فإذا كان كذلك لم يكن مثل قولك: أتقرضني فأشكرك، لأن الاستفهام هنا عن الإقراض"[٦].

الآية الثانية: قال تعالى: ﴿أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ[٤]﴾ [سورة عبس: ٤].

قرأ نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وحمزة، والكسائي بالرفع ﴿فتنفعُه﴾، وعاصم وحده بالنصب ﴿فتنفعَه﴾[٧].

فبالرفع عطفاً على الفعل قبله (يذكّر). وبالنصب على جواب التَّمني في المعنى[٨]؛ لأن

(١) ينظر: إعراب القرآن، ١/ ١٢١، والمحرر الوجيز، ١/ ١٩٤، والتبيان في إعراب القرآن، ١/ ١٩٤.
(٢) الدر المصون، ٢/ ٥٠٩.
(٣) ينظر: معاني القرآن، ١/ ١٥٧، ومعاني القران وإعرابه، ١/ ٣٢٤، وإعراب القرآن، ١/ ١٢١، والحجة في القراءات السبع، ص٩٨، والتبيان في إعراب القرآن، ١/ ١٩٤.
(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ١/ ١٩٤، والدر المصون، ٢/ ٥٠٩.
(٥) ينظر: معاني القراءات، ١/ ٢١١.
(٦) الحجة للقراء السبعة، ٢/ ٣٤٤.
(٧) ينظر: السبعة في القراءات، ص٦٧٢، والتيسير في القراءات السبع، ص٢٢٠.
(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ٢/ ١٢٧١، والبحر المحيط، ١٠/ ٤٠٧.

قوله: ﴿أو يذّكر﴾ في حكم قوله: ﴿لعله يزّكى﴾[١].

القراءة بالنصب جوابا لــ(لعلّ)، كقوله: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [سورة غافر:٣٦][٢]، وذهب الفراء إلى أنها لم تقرأ بالنصب فقال: " اجتمع القراء على: ﴿فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ بالرفع، ولو كان نصبا على جواب الفاء لـ (لعلّ) كان صواباً"[٣].

فقراءة الرفع على العطف، والنصب بعد الحرف (لعل) أو بإضمار (أن).

قال الفارسي: "من رفع: (فتنفعه) عطفه على ما تقدّم من المرفوع، كأنه: لعلّه تنفعه الذكرى.

وقراءة عاصم على أنه جواب بالفاء، لأن المتقدم غير موجب، فكأنّ قوله: ﴿يذكر﴾ في تقدير المعطوف على ﴿يزكى﴾ في معنى: لعلّه يكون منه تذكّر وانتفاع، فانتصاب تنفعه بإضمار (أَنْ) كما ينتصب بعد الأشياء التي هي غير موجبة، كالنفي، والأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، وكذلك قوله: ﴿لعلي أبلغ الأسباب ... فأطلع﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] ﴿وأطلع﴾ [مريم: ٧٨]"[٤]، والرفع هي القراءة المختارة عند الأزهري؛ لاتفاق أكثر القراء عليه[٥].

هـ) الرفع على الصفة

الآية الأولى: قال تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا[٥] يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا[٦] ﴾[سورة مريم:٥-٦].

(١) ينظر: المحرر الوجيز، ٥/ ٤٣٧، والدر المصون، ١٠/ ٦٨٦.
(٢) ينظر: إعراب القرآن، ٥/ ٩٤، حجة القراءات، ص٧٤٩، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٤/ ٧٠١.
(٣) معاني القرآن، ٣/ ٢٣٥.
(٤) الحجة للقراء السبعة، ٦/ ٣٧٦.
(٥) ينظر: معاني القراءات، ٣/ ١٢١.

وردت في قوله: ﴿يَرِثُنِي ويَرِثُ﴾ قراءتان هما:

الرفع ﴿يَرِثُنِي ويَرِثُ﴾، هي قراءة نافع، وابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة.

الجزم ﴿يَرِثْنِي ويَرِثْ﴾، هي قراءة أبي عمرو، والكسائي وغيرهم(١).

توجيه قراءة الرفع على الصفة لـ (ولي)، أي: فهب لي ولياً، يرثني، ويرثُ.

قراءة الجزم على جواب شرط محذوف، أي: إن تهب يرثْ(٢).

قال ابن خالويه: "فالحجة لمن جزم: أنه جعله جوابا للأمر؛ لأنّ معنى الشرط موجود فيه، يريد: فإن تهب لي وليّا يرثني، والحجة لمن رفع: أنه جعل قوله: يرثني صلة لوليّ؛ لأنّه نكرة، عاد الجواب عليها بالذكر"(٣).

فضّل النحاس قراءة الرفع، فهي الأولى عنده في العربية والأحسن، وقد استحسن حجة أبي عبيدة(٤)؛ لأنّ المعنى: فهب لي من لدنك ولياً تكون هذه حاله وصفته؛ لأن الأولياء منهم من لا يرث، فقال: هب لي الذي يكون وارثي(٥).

هي كذلك الأولى والأقوى عند العكبري؛ لأن معناه: السؤال عن ولي بهذه الصفة، والجزم لا يحصل بهذا المعنى(٦).

(١) ينظر: السبعة في القراءات، ص٤٠٧، والتيسير في القراءات السبع، ص١٤٨، والكامل في القراءات لليشكري، ص٥٩٥، والنشر في القراءات العشر، ٢/ ٣١٧.

(٢) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة، ٢/ ٢، والحجة للقراء السبعة، ٥/ ١٩١، واللمع في العربية، ص١٣٥، وحجة القراءات، ص٤٣٨، البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري، ٢/ ١٢٠، والبحر المحيط، ٧/ ٢٤١.

(٣) الحجة في القراءات السبع، ص٢٣٤-٢٣٥.

(٤) ينظر: مجاز القرآن، ٢/ ٢.

(٥) ينظر: إعراب القرآن، ٣/ ٥.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ٢/ ٨٦٦.

أما قراءة الجزم فقد نقل النحاس عن أبي عبيد أن قراءة الجزم مردودة[١]؛ "لأن معناه: إِنْ وهبته لي ورثني، فكيف يخبر الله جلّ وعزّ بهذا وهو أعلم به منه؟

هذه حجة مقتضاة؛ لأنّ جواب الأمر عند النحويين فيه معنى الشرط والمجازاة. تقول: أطعِ اللهَ جلّ وعزّ يدخلْك الجنة والمعنى: إن تطعه يدخلْك الجنة"[٢].

يقوي الجزم "أن (ولياً) رأس مستغنٍ عن أن يكون ما بعده صفةً له، فحمله على الجواب دون الصفة"[٣].

ثانياً: دلالة نصب الفعل المضارع

أ) النصب بعد (أَنْ)

الآية الأولى: قال تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ(٧١)﴾ [سورة المائدة: ٧١].

ورد في قوله ﴿ألا تكونَ﴾ قراءتان:

النصب على قراءة نافع، وابن كثير، وعاصم، وابن عامر. والرفع عند الباقين[٤].

وجه قراءة النصب بأن (تكونَ) فعل مضارع منصوب بـ (أنْ) المدغمة مع (لا) النافية ولا تمنع (لا) النصب أن يعمل في الفعل[٥].

ذكر المبرد وجهين لهذه القراءة، إذ يقول: "وهذه الآية تقرأ على وجهين: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، و﴿أَن لَا تكونُ فتنةٌ﴾، فانتصب ما بعد (لا)، وهى عوض، كما أوقعت الخفيفة

(١) ذكر أبو عبيدة الوجهين ولم ينص على ردها في كتابه مجاز القرآن، ٢/ ٢، لعله ذكرها في كتاب آخر أو نقلت عنه.
(٢) إعراب القرآن، ٣/ ٥.
(٣) الكشف عن وجوه القراءات، ص٨٤.
(٤) ينظر: السبعة في القراءات، ص٤٢٩، والمبسوط في القراءات العشر، ص١٨٧.
(٥) ينظر: مجاز القرآن، ١/ ١٧٤، والفريد في إعراب القران المجيد، ٢/ ٤٧٥.

الناصبة بعد (ظننت) بغير عوض، وذلك في قوله تعالى: ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴿٢٥﴾﴾ [سورة القيامة: ٢٥]؛ لأن معناها معنى ما لم يستقرّ"(١).

ذكر الأزهري في كتابه (معاني القراءات وجهين) لقراءة الرفع:

الوجه الأول: أن يجعل (لا) بمعنى (ليس)، أي: أن ليس تكُونُ فتنة، وكذلك قوله (أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) بمعنى: أَنْ ليس يرجعُ.

الوجه الثاني: بإضمار الهاء، فيكون المعنى: أنه لا تكونُ فتنة، و(أن) هنا مخففة من المشددة(٢).

الذي سوغ النصب والرفع، أن (حَسِب) قد تفيد الشك، فتنصب الفعل بعد (أَنْ)، وقد تفيد اليقين، فليزمها (أَنّ) التي تفيد التوكيد، ولذا قرئت بالرفع في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [سورة المزمل: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴿٨٩﴾﴾ [سورة طه: ٨٩](٣).

في قراءة النصب أن الظن أمر غير مستقر، فهو بمنزلة الرجاء والتمني، فوقعت بعده (أن) الخفيفة الناصبة للفعل؛ لأن الخفيفة معناها: الاستقبال، وهو وقت لم يستقر.

أما القراءة الأخرى بالرفع فهي على تخفيف (أَنْ) من الثقيلة، وجعل الظن من قبيل الاستقرار كالعلم واليقين، فكأنه أراد: وحسبوا أَنْ لا تكون لما استقر تقديرهم فصار عندهم بمنزلة اليقين(٤)، وقد ذكر النحاة أن (أنْ) المخففة من الثقيلة إذا كان خبرها جملة فعلية فلابد من فاصل كالنفي(٥).

(١) المقتضب، ٣/ ٧-٨.
(٢) ١/ ٣٣٧.
(٣) ينظر: توجيه ما قرئ من الأفعال بين الرفع والنصب عند الثعلبي لمحمد رمضان، ع٩/ ٤٨٩.
(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ٢/ ١٩٥، والأصول في النحو، ٢/ ٢٠٩، والموضح في وجوه القراءات وعللها، ص٢٨٤.
(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري، ٣/ ١٥٦، وأوضح المسالك لابن هشام، ١/ ٣٧٢، وشرح ابن عقيل، ١/ ٣٥٣).

رجح الأزهري قراءة النصب؛ لأن (أَنْ) و (ألّا) تنصبان المستقبل[١]، وقراءة الرفع من حيث المعنى، شملت زمني الحال والاستقبال.

ثالثاً: دلالة جزم الفعل المضارع

أ. الجزم عطفاً على ما قبله

الآية الأولى: قال تعالى: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴿٢٨٤﴾﴾ [سورة البقرة: ٢٨٤].

قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: ﴿فيغفرْ ويعذبْ﴾ بالجزم.

وقرأ أبو جعفر، وابن عامر، وعاصم، ويعقوب: ﴿فيغفرُ ويعذبُ﴾ بالرفع[٢].

وقرئ (فيغفرَ ويعذبَ) بالنصب، هي قراءة مروية عن ابن عباس، والأعرج[٣].

وجه قراءة الجزم تكون عطفاً على جواب الشرط (إِنْ) السابق، وهو قوله: ﴿يحاسبْكم﴾[٤].

ووجه قراءة الرفع على أن الفعلين (يغفرُ ويعذبُ) مرفوعان على الاستئناف، بتقدير: فهو يغفر ويعذب[٥].

(١) ينظر: معاني القراءات، ١/ ٣٣٧.
(٢) ينظر: السبعة في القراءات، ص١٩٥، ومعاني القراءات، ١/ ٢٣٧، وجامع البيان في القراءات السبع، ٢/ ٩٤٨.
(٣) ينظر: إعراب القرآن، ١/ ١٤٠، وشواذ القراءات للكرماني، ص١٠٦.
(٤) ينظر: إعراب القرآن، ١/ ١٤٠، ومعاني القراءات، ١/ ٢٣٨، ومشكل إعراب القرآن، ١/ ١٤٦، معالم التنزيل، ١/ ٤٠١.
(٥) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ٢/ ٣٤٩، والكشف عن وجوه القراءات، ص٢١٤، والتبيان في إعراب القرآن، ١/ ٢٣٣.

ذكر ابن عطية أن الرفع على وجهين:

أحدهما: أن يجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف، الآخر: العطف بجملة من فعل وفاعل على ما تقدم(١).

وجه قراءة النصب تكون عطفاً على المعنى بإضمار (أَنْ) بعد الفاء على الصرف، التقدير: فأنْ يغفر(٢).

وإذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقترن بالفاء، أو الواو جاز فيه: الرفع، والجزم، والنصب(٣).

الوجه عند سيبويه الرفع، إذ يقول: "والرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيِّد؛ لأنَّ الكلام الذي بعد (الفاء) جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء"(٤).

على الأرجح أن قراءة الجزم هي الوجه؛ لأن معنى الجزم فيه اتباع لما قبله ولا يقطعه، وهكذا تحسن المشاكلة في كلامهم(٥)، ولاتصال الكلام بما قبله، وجريانه عليه، يقول مكي: "والجزم هو الاختيار، لاتصال الكلام، ولأن عليه أكثر القراء"(٦).

الآية الثانية: قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا(١٠)﴾ [سورة الفرقان: ١٠].

(١) ينظر: المحرر الوجيز، ١/ ٣٩٠، والبحر المحيط، ٢/ ٧٥٢.
(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٢٣٣، إعراب القراءات للعكبري، ص٢٩٦، والفريد في إعراب القران المجيد، ١/ ٦١٠.
(٣) ينظر: شرح التسهيل، ٤/ ٤٤، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٤/ ٣٩، شرح التصريح على التوضيح للأزهري، ٢/ ٤٠٨.
(٤) الكتاب، ٣/ ٩٠.
(٥) ينظر: المحرر الوجيز، ١/ ٣٩٠، والجامع لأحكام القرآن، ٣/ ٤٢٤.
(٦) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، ص٢١٥.

قرأ نافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿ويجعلْ لك﴾ بالجزم.

وقرأ ابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر عنه، وابن عامر: ﴿ويجعلُ لك﴾ بالرفع(١).

وقرأ عبدالله بن موسى، وطلحة بن سليمان، وأبو حياة: ﴿ويجعلَ لك﴾ بالنصب(٢).

من جزم (يجعلْ) فعلى أنه مجزوم عطفاً على موضع (جعلَ)، وموضعه الجزم؛ لأنّه جواب الشرط، قال الفرّاء في توجيه قراءة الجزم:

"(وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُوراً) مجزومة مردودة على (جعلَ)، و(جعلَ) فِي معنى جَزْمٍ"(٣)؛ لأنّ المعنى: إن شاء يجعل لك الجنات ويجعلْ لك قصوراً(٤).

فيكون التقدير: تباركَ الذي إنْ يشأْ يجعلْ(٥).

وبين قراءة الرفع والجزم في قوله: ﴿ويجعل﴾ فرقٌ في المعنى؛ كما ذكره الواحدي: "وهو: أن يقف على (الْأَنْهَار)، واستأنف (ويجعلُ) فيكون المعنى: ويجعلُ لك قصورًا في الآخرة، قال أبو إسحاق: أي سيعطيك الله قصورًا في الآخرة أكثر مما قالوا"(٦).

قراءة الرفع تقتضي الاستئناف والقطع مما قبله، على تقدير محذوف، والمعنى: وسيجعلُ لكَ قصوراً في الآخرة، أو العطف على محل (جعل)؛ لأنّ الشرط إذا وقع ماضيا، جاز في جزائه الجزم والرفع(٧).

(١) ينظر: السبعة في القراءات، ص٤٦٢، ومعاني القراءات، ٢/ ٢١٤، والحجة للقراء السبعة، ٥/ ٣٣٦.
(٢) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ٢/ ١١٨، وشواذ القراءات، ص٣٤٧.
(٣) معاني القرآن للفراء، ٢/ ٢٦٣.
(٤) ينظر: معاني القرآن، ٤/ ٥٩، ومعاني القراءات للأزهري، ٢/ ٢١٤، وحجة القراءات لأبي زرعة، ص٥٠٨.
(٥) ينظر: المحرر الوجيز، ٤/ ٢٠١.
(٦) التفسير البسيط، ١٦/ ٤١٩.
(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ٤/ ٥٩، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٣/ ٢٦٦.

أما قراءة الجزم عطفاً على فعل الشرط فلا تقتضي حذفاً وتقديراً، وبها قرأ أكثر القراء، وتحقق حصول فعل الشرط بالقرينة، إذ أدى معنى الجزم إلى اقتران الجزاء بالعمل، وهذا المعنى المحتمل في قراءة الجزم أشد توبيخاً ولوماً للمشركين وقطعاً لجدالهم، واقترن ذلك بما أعده الله من عذاب للمشركين المكذبين، إذ أتى بعده قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا(١١)﴾ [الْفرْقَان: ١١](١)، وهذا الجزاء يقابله ما أعده الله لرسوله وللمؤمنين.

الآية الثالثة: قال تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ(١٠)﴾ [سورة المنافقون: ١٠].

قرأ نافع، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي بالجزم: ﴿وأكنْ﴾، وقرأ أبو عمرو وحده بالنصب: ﴿وأكونَ﴾، بواو مع نصب النون(٢).

وقراءة عبيد بن عمير بالرفع ﴿وأكونُ﴾(٣).

حجة من قرأ بجزم الفعل (أكنْ): أن الفعل مجزوم عطفاً على محل الفاء في (أصدّق)، حملاً على المعنى، أي: إن أخرتني أصدّقْ وأكنْ، كقولك: زرني أكرمْك وأعطِك(٤).

أما قراءة النصب فعلى أن (أكونَ) معطوفة على لفظ الفعل (فأصدّقَ)، المنصوب بأن مضمرة بعد الفاء(٥).

(١) ينظر: التحرير والتنوير، ١٨/ ٣٣١.
(٢) ينظر: حجة القراءات، ص٧١٠، والكنز في القراءات العشر لابن المبارك، ٢/ ٦٨٤، وتحبير التيسير في القراءات العشر، ص٥٨٢، وإتحاف فضلاء البشر، ص٥٤٣.
(٣) ينظر: البحر المحيط، ١٠/ ١٨٥، والدر المصون، ١٠/ ٣٤٦.
(٤) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ص٤١، وإعراب القرآن، ٤/ ٢٨٨، والحجة للقراء السبعة، ٦/ ٢٩٣، وهمع الهوامع للسيوطي، ٣/ ٢٣١.
(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن، ٢/ ٧٣٧.

روى سيبويه في كتابه أنّه سأل الخليل عن الجزم في قوله تعالى: "فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ"، فقال الخليل: "هذا كقول زهير:

بَدَا لِي أَنّـي لَسْتُ مُـدْرِكَ مـا مَضَى ولا سَابِقٍ شَيْئاً إذا كَانَ جَائِيَا

فإنّما جرّوا هذا (سابقٍ) لأنّ الأوّل يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنّهم قد أثبتوا في الأوّل الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً، ولا فاء فيه، تكلّموا بالثاني، وكأنّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهَّموا هذا"[1]، ويصف سيبويه العطف على التّوهم بالغلط، وأنه بعيد، ولم يأخذ برأي الخليل الذي قال بالتَّوهم في هذه الآية[2].

قال الفرّاء في توجيه قراءة الجزم والنصب: " أن- الفاء- لو لم تكن فِي فأصدق كانت مجزومة، فلما رددت (وأكن)، ردّت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء، ومَن أثبت الواو ردَّه على الفعل الظاهر فنصبه، وهي فِي قراءة عبد الله (وأكونَ من الصالحين)، وقد يجوز نصبها فِي قراءتنا، وإن لم تكن فيها الواو لأن العرب قد تسقط الواو فِي بعض الهجاء، كما أسقطوا الألف من سليمن وأشباهه"[3].

أما قراءة الرفع فوجهها أن الفعل (وأكونُ) مرفوع على الاستئناف، والواو حينئذٍ استئنافية، والتقدير: وأنا أكونُ[4].

لم يفرق ابن هشام بين معنى: (لولا أخرتني فأصدق)، ومعنى: (إن أخرتني أصدق)، فمعناهما واحد[5].

(١) الكتاب، ٣/ ١٠٠-١٠١.
(٢) ينظر: المصدر السابق، ٣/ ٥١.
(٣) معاني القرآن، ٣/ ١٦٠.
(٤) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٤/ ٥٤٤، وأنوار التنزيل، ٥/ ٢١٥، والبحر المحيط، ١٠/ ١٨٥.
(٥) ينظر: مغني اللبيب، ٢/ ٥٢٩.

يكمن الفرق بين المعنيين النحويين في هذين القراءتين في اختلاف المعنى على قراءتي النصب والجزم، فمن جزم فعلى إرادة معنى الشرط، فيكون معناه مستقبلاً، على تقدير: إن أخرتني أكن من الصالحين، وأما النصب فيكون على معنى مشاركة الفعل (أكن) لـ (أصدّق) في معناه، وحمل ابن جني قوله تعالى: "فأَصَّدَّقَ وَأَكُن" على هذا الوجه[1]، وعلى إرادة فاء السببية، يقول المرادي: " لا يخلو المعطوف بالفاء من أن يكون مفرداً، أو جملة، والمفرد: صفة، وغير صفة. فالأقسام ثلاثة. فإن عطفت مفرداً غير صفة لم تدل على السببية. نحو: قام زيد فعمرو. وإن عطفت جملة، أو صفة، دلت على السببية غالباً"[2]، فيكون التقدير: لولا أخرتني لأصدّق ولأكون من الصالحين.

وقراءتا النصب والجزم صوابٌ، فالنصب يعني عطف سبب على سبب، وجعل الأمرين سبباً في الرجوع، وأما الجزم يعني أن التصدّق سبب في الرجوع إلى الدنيا مع الاشتراط على نفسه أن يكون من الصالحين.

(١) الخصائص، ٢/ ٤٢٦.
(٢) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ص٦٤.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله خاتم النبوات والرسلات.

أظهر البحث كثيراً من الدلالات النحوية لصيغ الأفعال وتراكيبها، ومن أبرز هذه الدلالات:

- دلالة البناء للمجهول في قراءة نافع بالياء المضمومة وفتح الفاء على التذكير في قوله: ﴿يُغفَر﴾، أدت إلى التركيز على الحدث وهو: المغفرة الحاصلة لا محالة مهما كان حال المخطئ، وهذا ما يتناسب مع سياق التكريم والإنعام؛ لأنه لا يغفر ذنوب الخاطئين إلا الله.
- دلالة البناء للفاعل في قوله: ﴿وصَدُّوا عَن السَّبِيلِ﴾ تتضمن معنى: صَدُّوا بأنفسهم، أي: أعرضوا، وأنهم صَدُّوا غيرهم عن السبيل فأضلوهم.
- دلالة الجزم في قراءة نافع وحده: ﴿ولا تسأل، فيها معنى النهي للدلالة على التعظيم لما هم فيه من العذاب الشديد، فقد بلغوا من العذاب غايته التي لا يحيطها الوصف.
- دلالة القراءتين في قوله: ﴿حُمِّلْنَا﴾ بضم الحاء، وكسر الميم مع التشديد، و ﴿حَمَلْنَا﴾ بفتح الحاء والميم على اختلافهما من البناء للفاعل إلى البناء للمفعول هنا أفاد التحويل في الإسناد، فإما أن يكون موسى قد ألزمهم بحمله، وإما أن القوم قد حملوه، وفي ذلك تقارب في المعنى المراد فالحمل قد حصل منهم.
- دلالة الرفع في قراءة نافع: ﴿يقولُ﴾ وقد انفرد بهذه القراءة، فـ(حتى) فيها غير عاملة، فارتفع الفعل بعدها لدلالته على الحال التي كانوا عليها فيما مضى، وهذا أقرب لمعنى الحال الماضية.

- دلالة النصب في قوله: ﴿ألا تكونَ﴾ أن الظن أمر غير مستقر، فهو بمنزلة الرجاء والتمني، فوقعت بعده (أن) الخفيفة الناصبة للفعل؛ لأن الخفيفة معناها: الاستقبال، وهو وقت لم يستقر.
- دلالة الجزم في قوله: ﴿ويجعلْ لك﴾ أن معنى الجزم أدى إلى اقتران الجزاء بالعمل، وهذا المعنى المحتمل في قراءة الجزم أشد توبيخاً ولوماً للمشركين وقطعاً لجدالهم
- ظهر من خلال دراسة نماذج من صيغ الفعل في قراءة الإمام نافع بيان المعنى وتوضيحه في النص بأكثر من وجه حسب اختلاف القراء بما يخدم الأسلوب القرآني.
- تعد قراءة الإمام نافع أحد الأدلة المعتبرة في السماع عند النحاة؛ لأنّها إحدى القراءات السبع المتواترة سندا عن صحابة رسول الله، وسماعا منه، لذلك شغلت هذه القراءة الدرس النحوي بين الخليل وتلميذه سيبويه ومن بعدهم النحاة كما ظهر في بعض نماذج هذا البحث.

هذا، وآخر لله رب العالمين. دعوانا أن الحمد

المصادر والمراجع

إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (١١١٧هـ) تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م / ١٤٢٧هـ.

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، بدون.

إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس (٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

الاقتراح في أصول النحو وجدله، جلال الدين عبدالرحمن بن كمال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، المعروف بابن البَاذِش (٤٥٠هـ)، دار الصحابة للتراث، طنطا.

أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبدالله البيضاوي (٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ.

الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، (٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

بحر العلوم، نصر بن محمد السمرقندي (٣٧٣هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله محمد بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.

البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

تأويل مشكل القرآن، عبدالله بن عبدالمجيد بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون.

التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون.

تحبير التيسير في القراءات العشر، ابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد الشافعي، (٨٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ.

التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبدالله الأزهري، (٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، (٨١٦هـ)، تح / جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

التَّفْسِيرُ البَسِيْط، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، (٤٦٨هـ)، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

تفسير القرطبي، أبو محمد عبد الله القرطبي(٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

توجيه ما قرئ من الأفعال بين الرفع والنصب عند الثعلبي، محمد جلال إبراهيم رمضان، مجلة كلية الآداب، جامعة بور سعيد، عدد ٩، يناير ٢٠١٧م.

التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (٤٤٤هـ)، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط (١)، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م.

جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (٤٤٤هـ)، جامعة الشارقة، الإمارات.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

جمهرة اللغة، أبو بكر بن دريد الأزدي (٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن المرادي (٧٤٩)، تحقيق: فخر الدين قباوة ونديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

حاشية الصبان على شرح الأشموني، أبو العرفان محمد علي الصبان (١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، (٣٧٠هـ)، تحقيق:عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ.

حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (حوالي ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.

الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ (٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣م.

حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، أبو محمد القاسم بن فيره الشاطبي (٥٩٠هـ)، تحقيق:محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، الطبعة الرابعة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، بدون.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي أحمد بن يوسف الحلبي (٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، بدون.

ديوان أبي الأسود الدؤلي، أبوسعيد الحسن السكري (٢٩٠هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي (١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي الحنبلي (٥٩٧هـ)، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

الزمن في اللغة العربية، بنياته التركيبية والدلالية، محمد الملاخ، منشورات دار الاختلاف، الإمارات العربية، طبعة أولى، ٢٠٠٩م.

الزمن النحوي وأثره في المعنى، عباس محمد أحمد عبد الباقي، الدار العالمية للنشر، طبعة أولى، ٢٠١٨م.

السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، (٣٢٤هـ) تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبدالله بن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، الرضي محمد بن الحسين الاستراباذي، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي - يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، طبعة أولى، ٤١٧ هـ/ ١٩٦٦م.

شرح شذور الذهب، جمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، بدون.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبدالله بن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

شرح الكافية الشافية، محمد بن عبدالله بن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

شرح مفصل الزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

شواذ القراءات، رضي الدين بن أبي نصر الكرماني (القرن السادس) تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر إسماعيل بن خلف السرقسطي (٤٥٥هـ)، تحقيق: زهير زاهد، خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.

غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن محمد بن الجزري، (٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

غيث النفع في القراءات السبع، أبو الحسن الصفاقسي (١١١٨هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني محمد نظام الدين (٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين فتيح، دار الزمان، المدينة المنورة، طبعة أولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

في النحو العربي – نقد و توجيه، مهدي المخزومي، منشورات دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم الهُذَلي اليشكري (٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال السيد رفاعي، سما للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ.

الكشف عن وجوه القراءات السبع مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ)، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة ثالثة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي (المتوفى: ٤٢٧هـ)،

تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

الكنز في القراءات العشر، أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطيّ (٧٤١هـ)، تحقيق: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي بن عادل الحنبلي (٧٧٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

المبسوط في القراءات العشر، أبوبكر أحمد بن الحسين النيسابوريّ، (٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، عام النشر: ١٩٨١م.

مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى(٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة ١٣٨١هـ.

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف المصرية،١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن عطية الأندلسي (٥٤٢هـ)، تحقيق: عبدالسلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،١٤٢٢هـ.

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبوالحسن القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

مصطلحات النحو الكوفي تحديد مدلولاتها، عبد الله الخثران، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

المعارف، ابن قتيبة أبي محمد عبد الله بن مسلم، تحقيق: ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

معالم التنزيل في تفسير القرآن، الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

معاني القراءات للأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

معاني القرآن، أبو زكريا الفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، بدون.

معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ٩٨٨م.

معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١١م.

معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله محمد قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، (٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، بدون.

الموضح في وجوه القراءات وعلله، نصر بن علي الشيرازي ابن أبي مريم (٥٦٥هـ)، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، جمعية تحفيظ القرآن بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن الجزري، (٨٣٣ هـ) تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، بدون.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، بدون.

الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، (٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.